الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

الموضوع:

دور النظام المحاسبي في تحسين التسيير المالي لصناديق الضمان الاجتماعي

دراسة حالة: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الغير الاجراء بسكرة (CASNOS)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في

العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالب (ة):

- قرميط عبد الرحمان
- بوزلزل محمد الطاهر

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- عقبي حمزة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
رايس مبروك	أستاذ	رئيسا	بسكرة
عقبي حمزة	أستاذ محاضر ب	مقررا	بسكرة
شويخي إسماعيل	أستاذ مساعد أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2021-2022

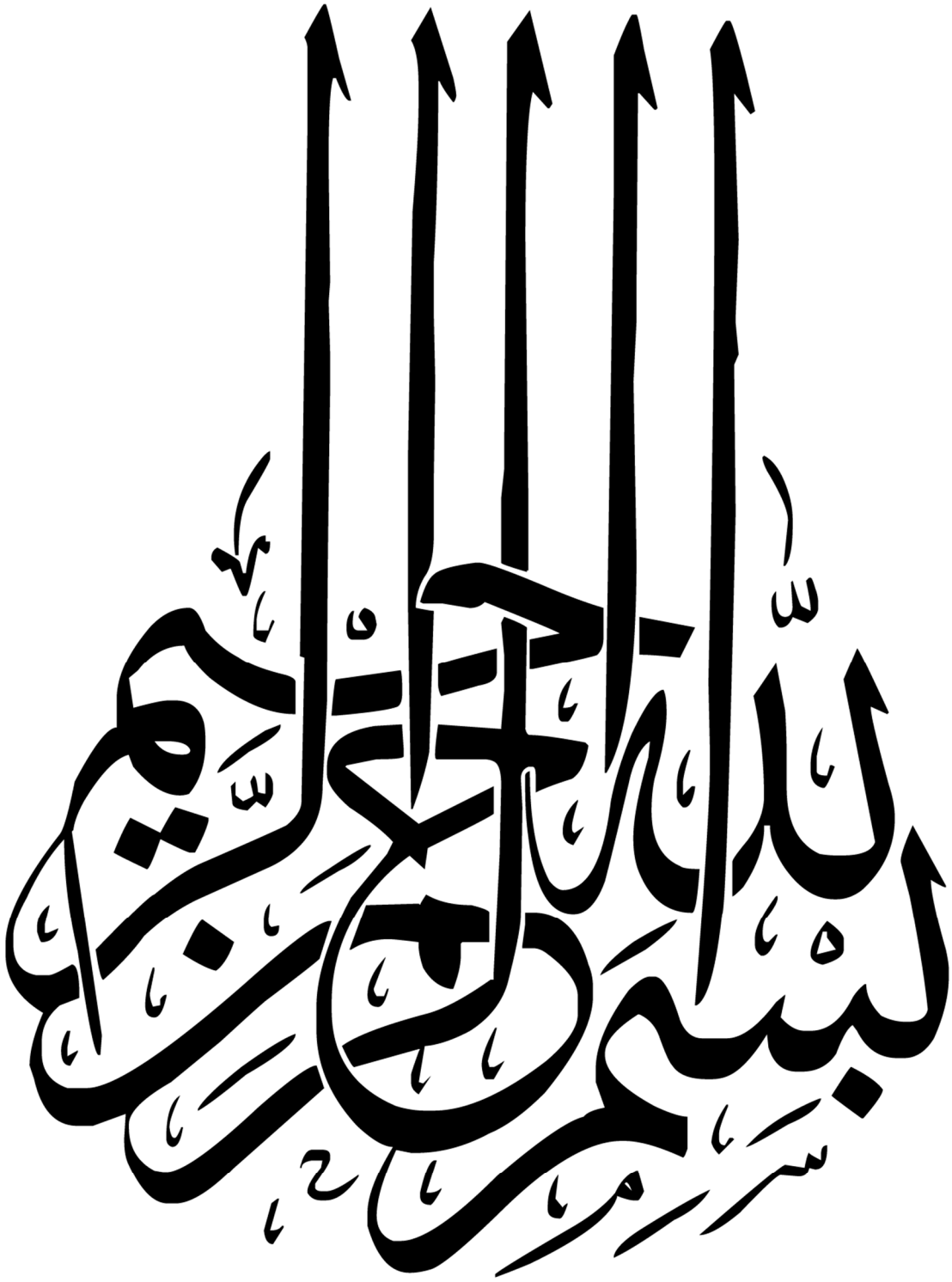
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

اللهم إنا نشكرك شكر الشاكرين ونحمدك حمد الحامدين، فالحمد لله، والشكر لله العلي القدير الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع ،ولابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام، قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام، الذين قدموا لنا الكثير باذلين جهودًا كبيرة في بناء جيلٍ تبعث من خلاله الأمة من جديد، فلكم منا أسمى عبارات الشكر والتقدير، وإلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فعن عون بن عبد الله أنه حادث عمًرا بن عبد العزيز رضوان الله عليهم أنه قال«إِنِ اسْتَطَعْتَ فَكُنْ عَالِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَكُنْ مُتَعَلِّمًا، وَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَأَحِبَّهُمْ وَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَلَا تُبْغِضْهُمْ»، وكما يقتضي منا الأمر أن نتوجه بجزيل الشكر للأستاذ المشرف **عقبي حمزة** الذي كان لنا خير عونٍ في مسيرتنا لكتابة هذه المذكرة والذي نقول له خير ما ورد على الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم من أقوال:«إِنَّ الْحُوتَ فِي الْبَحْرِ وَالطَّيْرَ فِي السَّمَاءِ لَيُصَلُّونَ عَلَى مُعَلِّمِ النَّاسِ الْخَيْرَ».

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأساتذتنا الكرام أعضاء لجنة مناقشة المذكرة

ملخص الدراسة:

تهدف هده الدراسة الى دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين التسيير المالي لصناديق الضمان الاجتماعي من خلال تصميم استبيان وتوزيعه على أفراد العينة الموظفين لدى الصناديق الضمان الاجتماعي وبعد التحليل الاحصائي عبر برنامج spss v25 حيث توصلنا من خلال اجابات وأراء الموظفين الصناديق الى أن :

نظام المعلومات المحاسبي له دور فعال ويعتمد عليه المسييرين في تحسين الاداء المالي للصناديق عن طريق مخرجاته.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبية. التسيير المالي. صناديق الضمان الاجتماعي .

Abstract:

This study aims at the role of the accounting information system in improving the financial management of social security funds by designing a questionnaire and distributing it to the sample members working for social security funds and after statistical analysis through the spss v26 program، where we found through the answers and opinions of the workers of the funds that:

The accounting information system has an effective role and managers depend on it in improving the financial performance of funds through its outputs.

Keywords : accounting information system. Financial management. Social security funds.

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	معامل ألفا كرونباخ لأداة الدراسة	**59**
02	يوضح الاتساق الداخلي لأبعاد ومحاور الدراسة	**59**
03	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	**61**
04	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	**62**
05	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	**63**
06	مقياس ليكارت الثلاثي	**64**
07	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول	**64**
08	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني	**65**
09	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث	**66**
10	اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات	**67**
11	نتائج إختبار الفرضية الأولى	**68**
12	نتائج إختبار الفرضية الثانية	**68**

قائمة الاشكال

الرقم	**الشكل**	**الصفحة**
01	التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	61
02	التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	62
03	التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	63

مقدمـة

مقدمة :

تعتبر المعلومات المحاسبية في الوقت المعاصر عاملا اساسيا في نجاح مختلف المؤسسات ، إذ أن التحكم والاستغلال الأمثل لها يحقق أرباحًا ونجاحًا للخطط المستقبلية وتطور الصناديق الضمان الاجتماعي ،ويعتبر نظام المعلومات المحاسبية جزءً ا من النظام الكلي للمعلومات، ويلعب هذا النظام دوًرا هاًما.

تعتبر صناديق الضمان الاجتماعي مرافق عامة ذات طبيعة اجتماعية يتم تسييرها ذاتيا من طرف المنتسبين اليها والمنتفعين منها، وكل هذا يحتاج الى الاعتماد على معلومات مؤهلة لذلك هذا الامر جعل من نظام المعلومات المحاسبي أداة تضمن هذا النوع من المعلومات فيستعان به من أجل تجسيدا لمبدأ التسيير والتحليل لمرفق الضمان الاجتماعي.

ولأن عمل نظام المعلومات المحاسبي في أية مؤسسة يعتمد على مجموعة مترابطة ومتكاملة من العناصر البشرية والمادية ، فقد انتقل من التركيز على العنصر البشري خلال بداياته للحصول على البيانات وتشغيلها والعمل بها ، إلى مرحلة ازدادت فيها الحاجة إلى استخدام بعض الوسائل الآلية التي يمكن أن تساعد في إجراء المعالجة على البيانات وحسن تسييرها من اجل رفع الاداء المالي لها وأخيراً ازدادت الحاجة إلى استخدام الوسائل الإلكترونية (الحاسوب) نظراً لخصائص العديدة التي تتوافر فيها من مختلف برامج التي تعتمد عليها صناديق الضمان الاجتماعي ، وكل ما يمكن أن يساهم في زيادة فاعلية نظم المعلومات المحاسبية عندما يتم استخدامها في عملها.

أولا: إشكالية الدراسة:

يختص نظام المعلومات المحاسبي في جمع مختلف البيانات المحاسبية الناتجة عن العمليات التي بها مؤسسة صناديق الضمان الاجتماعي مع المنتسبين، وتحليلها وتسييرها ومعالجتها عبر سلسلة من الخطوات والعمليات التشغيلية والإجراءات المتتابعة وذلك من أجل تقديمها على شكل معلومة لمحاسبية.

ومن مجمل ما سبق فإن الإشكالية الرئيسية التي نحاول الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة هي كأتي :

كيف يكمن لنظام المعلومات المحاسبي أن يقوم بتحسين تسيير الأداء المالي لصناديق الضمان الاجتماعي؟

و للإجابة على الإشكالية المطروحة تم وضع الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف يساهم نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التسيير المالي؟
2. ماهية إنعكسات تسيير المالي على صناديق الضمان الاجتماعي؟

الفرضيات:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام المعلومات المحاسبي والتسيير المالي .
2. لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام المعلومات المحاسبي والاداء المالي لصناديق الضمان الاجتماعي .

أسباب اختيار موضوع:

1. الرغبة الشخصية في هذا المجال.
2. أهمية الموضوع دور نظام المعلومات المحاسبية بالنسبة لمستخدميها.
3. نظرا لدوره الفعال في تحسين الاداء المالي لصناديق الضمان الاجتماعي.

أهداف الدراسة:

- معرفة ماهية نظم المعلومات المحاسبية.
- معرفة دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي لصناديق الضمان الاجتماعي.
- التعرف على التسيير والتحليل المالي.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة لمعرف دور نظام المعلومات المحاسبي حسب أراء الموظفين في صناديق الضمان الاجتماعي ، وذلك لتحقق من دقة وسرعة معالجة البيانات والقدرة الفائقة على تخزينها وتسهيلها لمهام المسيرين.

منهجية البحث:

بهدف معالجة موضوع الدراسة ،استخدمنا المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري من خلال استخلاصه من الدرسات والكتب والمجلات العلمية ،أما الجزء التطبيقي استخدمنا فيه المنهج التحليلي حيث تمت المعالجة باستخدام استبيان يتضمن مجموعة من الأسئلة مستنتجة من الجزء النظري ،وذلك بإعتماد على برنامج الاحصائي SPSS V25 .

صعوبات البحث:

- عدم احترام أجال الرد على الاستبيان خاصة من طرف موظفين الصندوق العمال الاجراء بسكرة .
- صعوبة الوصول الى عمال الصندوق التقاعد لتوزيع الاستبيان عليهم .

- صعوبة الاستخدام spss v25 خاصة في الاساليب الاحصائية الاستدلالية.
- نقص المراجع الجديدة حول موضوع نظام المعلومات المحاسبية والتسيير المالي .

هيكل البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي ،والجانب النظري تم تقسيمه الى فصلين الفصل الأول جاء بعنوان عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي ويتضمن ثلاث مباحث ففي المبحث الأول تطرقنا الي مدخل للنظام والمعلومات، أما المبحث الثاني ماهية نظام المعلومات، اما المبحث الثالث ماهية نظام المعلومات المحاسبي.

الفصل الثاني جاء بعنوان مدخل لتسيير والإدارة المالية ا ويضم ثلاث مباحث، يتمثل المبحث الأول في ماهية التسيير المالي والمبحث الثاني يتناول التحليل المالي والمبحث الثالث الإدارة المالية .

أما الفصل الثالث وهي الدراسة الميدانية وذلك من خلال ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الاول الى تقديم عام لصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء أما المبحث الثاني الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية و المبحث الثالث عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضيات .

الدرسات السابقة:

الدارسة الاولى: رقيق برة زينب بعنوان " المعالجة المحاسبية لنشاطات صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر بعد الفترة 2010 دارسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS و الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS لولاية المسيلة"، مذكرة ماستر تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ،2019/2018، تناولت هذه الدارسة تبيان النظام القانوني لمؤسسات الضمان الاجتماعي واطلاع على مخرجات النهائية لنظام المعلومات ودارسة النظام المحاسبي والمالي لها باعتبارها الأداة التي تسمح بمعرفة الوضعية المالية لهذه المؤسسات وقد تم استنتاج أن:

- مؤسسات الضمان الاجتماعي هيئات عمومية ذات تسيير خاص، تتمتع بشخصية معنوية واستقلالية مالية.
- تتميز صناديق الضمان الاجتماعي بنظام تسيير خاص مختلف يختلف عن الهيئات العمومية الأخرى

الدراسة الثانية : رابح مرواني "أثر نظام المعالجة أليا على الابداع التنظيمي في المؤسسة العمومية ذات طابع الإداري، دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الاجراء بالجزائر 2021 ، أطروحة الدكتورة ، قسم علوم التسيير تخصص

تسيير عمومي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، تناولت هذه الدراسة الربط القائم بين أهلية وكفاءة نظم المعلومات في ميدان المؤسسات العمومية ذات طابع إداري وقد تم إستنتاج أن نظام المعلومات المعالجة أليا تزيد في مرونة ونجاح عمليات صنع القرار.

الدراسة الثالثة : د شوقي جدي، د الحاج عرابة ، دور نظام المعلومات الالكترونية في تحسين أداء الصندوق الضمان الاجتماعي، دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الغير الاجراء ، لولاية تبسة ، دراسة تطبيقية على نظام syscas ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي التبسي – الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، 2016، حيث تناولت هذه الدراسة أثر نظام المعلومات الالكترونية على الأداء العام لصندوق الضمان الاجتماعي ،من خلال دراسة نظام المعلومات syscas المطبق حديثا في هذا الصندوق ،وقد توصلت هذه الدراسة الى مساهمة هذا النظام بشكل فعال في الرفع من أداء الصندوق من خلال الدقة والسرعة في معالجة العمليات .

الدراسة الرابعة : د قرومي حميد ،د ضحاك نجية ، الضمان الاجتماعي في الجزائر ،دراسة حالة دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الغير الاجراء casnos ،ولاية البويرة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة البويرة ، حيث تضمنت هذه الدراسة ماهية الضمان الاجتماعي ومهامه ،وماهي الفئات الخاضعة للتأمين الاجتماعي فئة الغير الاجراء ،حيث توصلوا على أن الضمان الاجتماعي ساهم جزئيا في القضاء على النقائص والثغرات الموجودة في في هذا المجال .

الفصل الأول

عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي

تمهيد :

لقد أصبحت المعلومات عنصرا هاما يلعب دوره في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة لذلك اتجهت المؤسسات إلى تصميم وبناء أنظمة معلومات من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لتسيير المؤسسة، وذلك لضمان وصول معلومات موثوقة وصحيحة ودقيقة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم والوقت المناسب.

وسنحاول في هذا الفصل تحديد المفاهيم الأساسية لكل النظام، نظام المعلومات بصفة عامة ونظم المعلومات المحاسبية على وجه التحديد وذلك من خلال التطرق إلى ثلاث مباحث أساسية هي:

المبحث الأول: مدخل للنظام والمعلومات

المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات

المبحث الثالث: ماهية نظام المعلومات المحاسبي

المبحث الأول : مدخل للنظام والمعلومات

في ظل التطور المستمر لمؤسسات ازدادت أهمية نظم المعلومات فأصبحت طريقة جمع المعلومات تتم بطرق ومواصفات عملية وأصبحت المعلومات موردا استراتيجيا يعتمد عليه المسيريين. وسنتطرق في هذا المبحث إلى مدخل للنظام والمعلومات.

المطلب الأول: تعريف النظام وعناصره

حتى يمكن فهم مصطلح نظام المعلومات لابد أن نبدأ بكل من النظام والمعلومات .

أولا: تعرف النظام

التعريف الأول:

هو مجموعة من الأجزاء التي تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض ومع بيئتها لتحقيق هدف معين. (سلطان ،2005، ص17)

التعريف الثاني:

يمكن تعريف النظام بصفة عامة على انه مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف أو القيود البيئية المحيطة. (حسين،2006، ص13)

التعريف الثالث:

النظم عموما عبارة عن مجموعة عمل مكونة من العنصر البشري والإجراءات والآلات المنظمة للعمل والمعلومات مجمعة معا ومرتبطة بعلاقات وقوانين محددة بحيث يكون لكل جزء من أجزاء النظام دوره ووظيفته الواضحة المحددة في سبيل تحقيق هدف معين ناتج من مدخلات محددة. (حلمي،1998، ص11)

التعريف الرابع:

لقد عرف "جيفري جوردن" النظام على النحو التالي: هو مجموعة او تجمع من الأشياء المرتبطة ببعض التفاعلات المنتظمة أو المتبادلة لأداء وظيفة معينة.

التعريف الخامس:

كما عرفه "louis Rigand" على انه مجموعة متغيرات قابلة لأخذ قيم متنوعة وبفضلها وعن طريق العلاقة بين المدخلات والمخرجات تقييم كفاءة النظام.

قد تكون النظم إما مجردة أو ملموسة:

النظام المجرد: هو إعداد مرتب لمجموعة من المفاهيم او الأفكار المتفاعلة او المتداخلة والمرتبة حول الآلة وعلاقة العنصر البشري بها.

إما النظام المادي الملموس فهو مجموعة من العناصر التي تعمل معا من اجل انجاز هدف معين.

والنظام يعتبر أفضل شكل للتنظيم وهو يتكون من مجموعة من العناصر التي تعمل معها بحيث تتوافق الاهداف لكل عنصر مع أهداف النظام ككل. (مبارك ، 2013 ،ص31)

ثانيا: عناصر النظام

1-المدخلات: تمثل المدخلات الموارد اللازمة للنظام لكي يتمكن من القيام بالأنشطة المختلفة واللازمة لتحقيق أهدافه كما أن المدخلات ما هي الا مخرجات نظم أخرى سواء كانت تلك النظم موجودة في بيئة النظام أو نظم فرعية داخل النظام ذاته ويمكن تقسيم المدخلات إلى ثلاثة أنواع وهي:(سلطان،2005 ص21،24)

1-1-المدخلات المتسلسلة (تتابعيه): إذا كانت مدخلات نظام معين هي مخرجات نظام آخر او نظم أخرى سابقة على النظام المعين وتربطها به علاقة تتابعيه مباشرة فانه يطلق على ذلك النمط من المدخلات مدخلات تتابعيه مثال مخرجات نظام بحوث السوق تمثل مدخلات لنظام التنبؤ بالمبيعات ومخرجات هذا الأخير تمثل مدخلات لنظام تخطيط الإنتاج.

1-2-مدخلات عشوائية: إذا توافرت للنظام عدة بدائل للمدخلات تلك البدائل تخضع للتوزيع الاحتمالي، أي أن النظام في حالة عدم التأكد بشأن أي من المدخلات سوف يتم استخدامها مثال: مدخلات النظام الإنتاجي بشأن بعض العناصر في شكل بديلين هما الشراء ام التصنيع.

1-3-مدخلات عن طريق التغذية العكسية: تتمثل عادة في إعادة استخدام جزء من مخرجات النظام كمدخلات له وعادة ما تمثل نسبة ضئيلة من مخرجات النظام.

2/-العمليات: يقصد بها تحويل مدخلات النظام إلى مخرجات وتتم هذه العملية بواسطة آلة أو إنسان.

3-المخرجات: تمثل ناتج عملية التحويل وقد تكون المخرجات سلع أو خدمات أو معلومات، وتعد المخرجات الأداة التي يمكن من خلالها التحقق من أداء النظام أي قدرته على تحقيق أهدافه.

4-المعلومات المرتدة: حيث أن النظام يتضمن مجموعة من الأجزاء تتفاعل مع بعضها للحصول على المخرجات التي يتم تقديمها إلى نظم أخرى فإن رد فعل تلك النظم تجاه تلك المخرجات يقدم معلومات للنظام المعين عن كيفية استقبال النظم الأخرى لمخرجاته حيث تعتبر تلك المعلومات أداة يستخدمها النظام لتحقيق الرقابة على أدائه، وتنقسم إلى:

4 -1-المعلومات المرتدة التصحيحية: ويقصد بها إرجاع الأشياء إلى وضعها الصحيح مثال شكاوى المستهلكين من عدم مطابقة المنتج لما هو مدون في العبوة.

4-2-معلومات مرتدة تطويرية: إذا ما أدت المعلومات المرتدة إلى تطوير في الأداء أو تغيير الأهداف أو التوصل الى طرق جديدة للأداء فإننا نطلق عليها معلومات مرتدة تطويرية.

5-العلاقات: تمثل العلاقات الوسيلة التي تتم من خلالها ربط النظام ببيئته.

المطلب الثاني: خصائص النظام

1-الأهداف: يرتبط وجود النظام بوجود هدف معين أو مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها لوصول النظام إلى حالة التوازن المرغوبة وإلى استمراره. (حنيني، 2005-2006 ،ص 6)

2-الشمولية: النظرية العامة للنظم تتعامل مع ظاهرة معينة ككل بكامل أجزاءها وعناصرها المترابطة والمتفاعلة، فهي لا ترى أن النظام قابل للتجزئة.

3-الفناء: جميع النظم مهددة بالفناء، لذالك تسعى جاهدة لمقاومته وتأجيله، وهذا من خلال ضمان استمرار تدفق المدخلات والتكيف مع المحولات التي يحدها النظام شريطة أن تكون مخرجات النظام أكبر من مدخلاته.

4-النظم الفرعية: إن احتواء النظام على عدد من النظم الفرعية لها نفس خصائص النظام الأساسي، ولكنها تعمل كنظم مستقلة ومختصة في عمل أو وظيفة معينة تساهم في تحقيق أهداف النظام يجعل من النظام نظاما معقدا.

5-الرقابة: تحتاج النظم إلى أداة لضبط وإدارة الأجزاء المكونة لها لضمان تحقيق الأهداف وكما سبق وذكرنا تعد المعلومات المرتدة أداة تحقيق الضبط الذاتي لنظام من خلال تحديد الانحراف عن الأهداف المخططة وبالتالي تصحيح الأنشطة التي أدت إلى تلك الانحرافات.

6-الأنشطة: تقوم حركة العمل في أي نظام من خلال مجموعة محددة ومنظمة من المراحل، ينتهي بتحقيق الأهداف التي من أجلها وجد النظام، وتتضمن كل مرحلة وجود عدد معين من الأنشطة التي يقوم عليها النظام، هذه الأخيرة تقوم بتحويل المدخلات التي يحصل عليها النظام إلى مخرجات تحتاجها نظم أخرى.

7-الاعتمادية: وهي العلاقة التي بها يتشكل النظام حيث تقوم بين النظم الفرعية المكونة لنظام معين وهذا لتأثرها ببغضها البعض.

8-نظم الفرعية: في اغلب الأحيان يكون النظام مكونا من مجموعة من النظم الفرعية لها نفس خصائص النظام الأساسي ولكنها تعمل كنظم مستقلة ومتخصصة في عمل أو وظيفة معينة تهدف جميعها إلى تحقيق أهداف النظام الأساسي، فنظام المعلومات الرئيسي يتكون من مجموعة من الأنظمة الفرعية كما يبينه الشكل الآتي، منها نظام المعلومات المحاسبي الذي هو بدوره ينقسم إلى مجموعة من الأنظمة الفرعية.

المطلب الثالث: تعريف المعلومات وخصائصها

لقد تعدد كتابات مصطلح المعلومات في عدة مجالات ولازال الاختلافات الرأي في هذا اللفظ وعلاقته أيضا بمدخلات نظام العلومات والبيانات .

اولا: تعريف المعلومات

تحتل المعلومات مكانة بارزة في الحياة المعاصرة بما توصلت إليه من تقنيات فائقة الدقة وأساليب بالغة في التنظيم وسرعة كبيرة في انجاز الأعمال. (حلمي،1998، ص74)

التعريف الأول:

المعلومات هي نتيجة تنظيم أو ترتيب أو جدولة أو تحويل البيانات إلى مجموعات مختارة من البيانات مجمعة بطريقة معينة مما يزيد من قيمتها بالنسبة للمستفيد أو المستخدم.

التعريف الثاني:

يمكن تعريف المعلومات بأنها حقائق أو مدلولات أو ملاحظات أو ادراكات أو أي شيء آخر يضيف إلى المعرفة. (جمعة، العربيد،2007، ص7)

التعريف الثالث:

المعلومات هي البيانات التي تمت معالجتها بطريقة محددة كما في الفرز والتحليل والتبويب والتلخيص وإجراء العمليات المختلفة لتعطي معنى كاملا يمكن من استخدامها.

التعريف الرابع:

هي عمليات تكوين او تنظيم او تحويل البيانات بطريقة تؤدي الى زيادة مستوى المعرفة للمستقبل. (علوش، عتيبي ،2004،2003، ص4)

التعريف الخامس:

لقد عرفها «Gorden.B.Davis» بأنها البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعا للفرد مستقبلا والتي لها قيمة حقيقية لقراراته وتصرفاته، وعرفها «Dhenin et Fournitel» على أنها مجموعة بيانات تحمل (تنقل)معرفة حول حدث او موضوع وهي تسمح للفرد بالمعرفة الجيدة لمحيطه لذا من الضروري الحصول على معلومات لاتخاذ قرارات جيدة.

التعريف السادس: لقد عرفها محمد الفيومي بأنها بيانات تم تجهيزها لها معنى لمستخدمها ولها قيمة حقيقية او متوقعة في العمليات الجارية او المستقبلية لاتخاذ القرارات ويجب ان تضيف الى ما تعرفه عن حدث او مكان وان توضح لمستلمها شيئا لا يعرفه أو لا يمكن التنبؤ به. (علمي،2005-2006، ص 81،82)

عادة ما نستخدم مصطلح البيانات ومصطلح المعلومات كمفردات لوصف شيء واحد على الرغم من الاختلافات الشديدة:

- البيانات هي المادة الخام للمعلومات
- البيانات هي أصل المعلومات، والمعلومات اشمل من البيانات

- البيانات قد تشتمل على بيانات ومعلومات
- ليس كل المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات

ثانيا: خصائص المعلومات

كما رأينا سابقا من خلال التفرقة بين البيانات والمعلومات أن مخرجات النظام لن تعتبر معلومة إلا إذا كانت ذات معنى مفيد لمستخدم هذه المخرجات. ولا شك أن درجة الفائدة أو الإفادة التي ستعود على متخذ القرار من استخدامه للمعلومات ستتوقف على مقدار الإضافة إلى معرفته بالأسلوب والوقت لملائمين بما يؤثر على سلوكه ويساعده في اتخاذ القرار. حتى تؤدي نظم المعلومات دورها في العمليةالإدارية بفعالية في مساعدة المستخدمين في أداء المهام الملقاة على عاتقهم واتخاذ القرارات الرشيدة لأداء الوظائف، فإنه يجب عليها أن تقدم معلومات تتمتع بمجموعة من المواصفات يمكن توضيحها فيما يلي: (قرامز،2020، ص 81،82)

-الملائمة: بمعنى أن تتلاءم المعلومات مع الغرض الذي أعدت من أجله. ويمكن الحكم على مدى ملائمة المعلومة أو عدم ملائمتها بكيفية تأثير هذه المعلومات على سلوك مستخدميها. فالمعلومات الملائمة هي تلك التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار ابجعله يعطي قرارا يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات.

-الوقتية: بمعنى تقديم المعلومات في الوقت المناسب بحيث تكون متوافرة وقت الحاجة إليها حتى تكون مفيدة ومؤثرة. فالمعلومات المقدمة لمتخذ القرار متأخرة عن موعدها ليس لها أي قيمة أو تأثير على سلوكه مهما كانت د رجة أهميتها وحيويتها لهذا القرار.

-السهولة والوضوح: بمعنى أن تكون المعلومات واضحة ومفهومة لمستخدميها. فلا يجب أن تتضمن المعلومات أي ألفاظ أو رموز أو مصطلحات أو تعبيرات رياضية ومعادلات غير معروفة ولا يستطيع مستخدم هذه المعلومات أن يفهمها، فالمعلومات الغامضة غير المفهومة لنتكون لها أي قيمة حتى ولو كانت ملائمة وتم تقديمها في الوقت المناسب لمتخذ القرار.

-الصحة والدقة: يقصد بالمعلومات الصحيحة أن تكون معلومات حقيقية عن الشيء الذي تعبر عنه ودقيقة بمعنى عدم وجود أخطاء أثناء إنتاج وتجميع والتقرير عن هذه المعلومات. فالمعلومات غير الصحيحة وغير الدقيقة تعطي نتائج عكسية، أي ستكون معلومات ضارة غير مفيدة حتى ولو كانت ملائمة ووقتية ومفهومة لمستخدميها.

-الشمول: بمعنى أن تكون المعلومات المقدمة معلومات كاملة تغطي كافة الجوانب اهتمامات المستخدمين لها أو جوانب المشكلة المراد أن يتخذ بشأنها القرار. كما يجب أن تكون هذه المعلومات فيشكلها النهائي بمعنى ألا يضطر مستخدمها إلى

إجراء بعض عمليات تشغيل إضافية حتى يحصل على المعلومات المطلوبة. ولا شك أن المعلومات غير الكاملة من حيث المضمون ومن حيث التشغيل تؤثر سلبا على مدى استفادة متخذ القرار من هذه المعلومات.

-القبول: بمعنى أن تقدم المعلومات في الصورة وبالوسيلة التي يقبلها مستخدم هذه المعلومات من حيث الشكل ومن حيث المضمون. فمن حيث الشكل يمكن أن تكون المعلومات في شكل تقارير مكتوبة بلغة سهلة وواضحة ومفهومة أو في شكل جداول أو إحصائيات أو رسومات بيانية وما إلى ذلك. أما من حيث المضمون فيتعلق بدرجة التفاصيل المطلوبة، فلا تكون مختصرة بأكثر من اللازم مما قد يفقدها معناها ولا تكون مفصلة بأكثر من اللازم مما قد يؤدي إلى سرعة ملل المستخدم وبالتالي عدم قدرته على التركيز للحصول على المعلومات المطلوبة.

المطلب الرابع: البيانات والمعلومات

يتضمن التعريف السابق مصطلحين هامين جدا لنظام المعلومات وهما"البيانات" و"المعلومات" وعادة ما يستعمل هذين المصطلحين في الحياة العملية كمترادفين لوصف شيء واحد على الرغم من الاختلاف المتباين في مفهوم كل منهما. لذلك يتطلب الأمر في بداية الحديث عن نظم المعلومات وتشغيل البيانات التحديد الواضح لمعنى ومفهوم كلا المصطلحين حتى نصل إلى المفهوم الصحيح لمعنى تشغيل البيانات. فيعبر مصطلح " البيانات " عن مجموعة من الحروف والرموز والأرقام التي تعبر عن حقيقة وقوع أحداث معينة داخل النظام ونتيجة لتعامل النظام مع الاطراف الأخرى خارج النظام (البيئة). (قرامز،2020، ص80،81)

وتستخدم البيانات بصورة معينة أو يتم وضعها في سياق وترتيب معين وهو ما يسمى بعمليات "تشغيل البيانات" للحصول على نتائج ذات معنى ومفيدة لمتخذي القرارات تسمى "المعلومات" وهي تمثل المادةالخام التي منها يتم الحصول على المعلومات وتمثل أيضا مدخلات نظام المعلومات. إذا يعبر مصطلح المعلومات على بيانات تم تشغيلها بطريقة معينة أدت إلى الحصول على نتائج ذات معنى مفيدة لمستخدميها أو أنها مجموعة من البيانات المنظمة والمنسقة بطريقة توليفة مناسبة بحيث تعطي معنا خاصا، وتركيبة متجانسة من الأفكار والمفاهيم، تمكن الإنسان من الاستفادة منها في الوصول إلى المعرفة واكتشافها.

فمثلا الرقم الممثل للإيراد من المبيعات يعتبر "بيان" يعبر عن حقيقة وقوع عملية البيع خلال الفترة الحالية، هذا البيان بمفرده لا يعتبر مفيد لمتخذ القرار. أما إذا تم مقارنته برقم آخر يتعلق بمبيعات الفترة السابقة يعطي "معلومة" مفيدة تشير إلى اتجاه المبيعات بالزيادة أو النقصان عن الفترة السابقة. أيضا مقابلة الإيرادات من المبيعات مع المصروفات لفترة معينة يعطي " معلومة " مفيدة خاصة بنتيجة نشاط الفترة من ربح أو خسارة، وهي تمثل مخرجات للنظام. كما أن هناك من يعتبر المعلومات موردا متشعبا يدخل ضمن جميع الأنشطة في المنظمة ويشكل عنصر في جميع المنتجات والخدمات، ويعتبر المادة الخام للنشاط المشترك.

المطلب الخامس: أنواع المعلومات ومصادرها

أولا: أنواع المعلومات

باختلاف المؤسسات ومستوياتها الإدارية والعاملين بها فان الحاجة الى المعلومات كذلك تتعدد وهذه الحاجة تتوقف على المستخدم النهائي للمعلومة مما يعنس اختلاف المعلومة من مستخدم إلى أخر

1.المعلومات الشخصية (الذاتية): هي المعلومات والمعارف الشخصية التي لا تستطيع ان تؤكد صحتها ببراهين تجريبية او موضوعية ففي غالب الأحيان يستخدم متخذ القرار الخبرة العلمية والمعرفة الشخصية التي يكتسبها، فقد تكون هذه المعلومات الشخصية لها فائدة كبيرة ولكن غير كافية لاتخاذ القرار نتيجة تطور العلوم واعتبر قرارات لها قواعدها وضوابطها. (علمي، 2005.2006 ص 93،94)

2.المعلومات الأساسية (الجوهرية): وهي تشكل الهيكل الأساسي لعملية اختيار البدائل بينما تهتم المعلومات الأخرى في تفصيل المعلومات الأساسية الخاصة بتلك العملية وتوسيعها وهي كما يلي:

2-1المعلومات الخاصة بتحديد البدائل: تعرف البدائل بأنها التعبير عن القيام بعمل معين يتعلق بتوزيع الموارد، ويتم الاختيار بينها او البحث عن بدائل جديدة وهي معلومات أساسية أولية التي لا يمكن ان يتخذ القرار من دونها.

2-2المعلومات الخاصة بتحديد أوضاع المستقبل: وهي التي يطبق فيها البديل الذي تم اختياره وهي تمثل المؤثرات الخارجية التي لا يستطيع متخذ القرار السيطرة عليها وتعرف الظروف والأوضاع المستقبلية بأنها حوادث المستقبل او البيئة المحتملة التي تؤثر في نوعية القرار.

2-3المعلومات الأساسية (المعايير): وهي التي تستخدم لتقييم كل بديل وهذا التقييم يعبر عنه بشكل نقدي (التكاليف، الأرباح) أو بشكل منفعة كرضا الزبائن.

فالمعيار هو الهدف المتعلق باختيار البديل المعين تحت ظروف محددة من حالات الطبيعة وبالتالي فان المعايير تشكل الأساس الذي لا يمكن اتخاذ قرارات مناسبة بدونه.

3.المعلومات التفصيلية: كلما ازدادت كمية المعلومات المتاحة بحيث تتعدى في حدود المعلومات الأساسية كلما ازدادت قدرة متخذ القرار في معالجة المشاكل والعمل على حلها.

فكلما كانت هذه المعلومات تفصيلية وأكثر توضيحا يكون اتخاذ القرار بشكل مناسب وسليم

4.معلومات الأداء: تتضمن المعلومات المتعلقة بالأداء نوعين من المعلومات:

4-1-المعلومات المتعلقة بالقيود وهي القيود المفروضة على تنفيذ البديل والقيود هي المستوى الأعلى او الأدنى للمعيار الذي يجب التقيد به عند تنفيذ البديل فاذا كان المعيار المحدد لتنفيذ البديل هو مقدار التكاليف التي تتحملها الشركة فان حدود الميزانية لا تسمح بشراء مواد أولية او تجهيزات تتجاوز قيمتها قيمة معينة.

4-2-المعلومات المتعلقة بالعائد وهي العائدات التي يعطيها كل بديل في كل حالة من الحالات الطبيعية.

5-معلومات وصفية ومتغيرة المعلومات الوصفية بطبيعتها غير متغيرة مثل الأسماء التواريخ اما المعلومات المتغيرة (ساعات العمل مبيعات الفترة السابقة ...) فهي معلومات تعكس الوضع الحالي الناشئ من تصرفات معينة.

6-المعلومات الرسمية وغير الرسمية المعلومات الرسمية: هي كل المعلومات التي تخرجها وتقدمها نظم المعلومات داخل المنظمة كالقوائم المالية وتقارير الأداء إضافة إلى المتطلبات القانونية والإجراءات المحاسبية ...وغيرها أي أن تدفقها مرتبط بالهيكل التنظيمي للمؤسسة اما المعلومات غير الرسمية فهي التي تاتي من خارج نظم المعلومات الخاصة بالمنظمة كالخبرات الشخصية والآراء والأحكام ...فهي تستخدم كمكمل للمعلومات الرسمية ويمكن استخدامها كبديل في حالة عدم وجودها.

ثانيا: مصادر المعلومات

تظل المعلومات دون فائدة حتى تستخدم وذلك بانتقالها من مصدرها الأصلي مرورا بأجهزة المعلومات حتى تصل الى المستفيد الذي بدوره يطبق المعلومات على احتياجاته المتنوعة وتصنف مصادر المعلومات الى: (علوش، عتيبي ،2004،2003، ص21)

1.مصادر داخلية: هذه المصادر تعطي بيانات على أساس رسمي من داخل المؤسسة ويتم تجميعها طبقا للأحداث الواقعة حقيقة وبمجرد الحاجة إلى المعلومات يتم تصميم أسلوب لجمعها واستخراج الحقائق منها إضافة إلى هذا تستقبل البيانات أيضا من مصادر داخلية غير رسمية من خلال اتصالات عرضية غير نظامية ومناقشات غير رسمية والبيانات المجمعة وهي تستخدم لإنتاج معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات مثلا

2.مصادر خارجية: تتشكل من المعطيات الناتجة عن المحيط الخارجي للمؤسسة وتشمل أطرافا متعددة مثل:

معلومات صادرة عن نظم إدارة ومنظمات أخرى محلية وعالمية معلومات صادرة عن الأفراد والجماعات الذين تعايشهم إدارة المنظمة في لي مجتمع والذين تتفاعل معهم او التبادل المباشر وغير المباشر

معلومات صادرة عن نظم عليا في المجتمع لها سلطة التشريع والتصريح والتقييد كالحكومة

معلومات صادرة عن النظم المادية والطبيعية المحيطة بالإدارة.

ومصادر المعلومات قد نكون وثائقية أي مدونة او مسجلة بشكل من الأشكال وقد تكون غير وثائقية أي شفهية.

المصادر الوثائقية: من حيث الشكل قد تكون في واحد اواكثر من الأشكال التالية: الورقيات، السمعيات والمرئيات، المصغرات، الممغنطات ...

المصادر الشفاهية: فهي مثل سؤال أحد الزملاء في نفس المؤسسة أو مؤسسة أخرى والمناقشات بين الزملاء واللقاءات الجانبية في المؤتمرات والاجتماعات

3 مصادر أولية: مثل الدوريات العلمية ووقائع المؤتمرات والأطروحات الجامعية والمطبوعات الرسمية والدراسات والبحوث الميدانية ...

4مصادر ثانوية: تمثل القواميس والموسوعات والكشافات المستخلصات الأدلة فواعد البيانات وغيرها.

المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات

نظام المعلومات هو عبارة عن مجموع الخطوات والاجراءات تتبع لتشغيل نظام المعالجة البيانات لغاية توفير وجمع وتنظيم وتخزين وجمع المعلومات في المؤسسة

المطلب الاول: تعريف نظام المعلومات وأنواعه

لنظام المعلومات عدة تعاريف نذكر منها:

أولا: تعريف نظام المعلومات

التعريف الأول:

يعرف نظام المعلومات بأنه مجموعة من المكونات المربوطة مع بعضها البعض بشكل منتظم من اجل إنتاج معلومات مفيدة وإيصال هذه المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم والوقت المناسب من اجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم.

(شاهر، القشي، 2002.2003، ص 26)

التعريف الثاني:

يعرفه عبد الهادي مسلم على انه مجموعة من الإجراءات التي تتم من خلالها تجميع او استخراج، تشغيل، تخزين ونشر المعلومات بغرض دعم العمليات لوضع القرار وتحقيق الرقابة داخل المؤسسة.

التعريف الثالث:

نظام المعلومات هو بيئة تحتوي على عدد من العناصر التي تتفاعل فيما بينها ومع محيطها بهدف جمع البيانات ومعالجتها حاسوبيا وإنتاج وبث المعلومات لمن يحتاجها لصناعة القرارات. (الصياغ،2000، ص04)

التعريف الرابع:

وقد عرفه لاودن ولاودن بأنه : مجموعة من الإجراءات التي يتم خلالها إسترجاع ومعالجة ، ومعالجة والتخزين ،ونشر معلومات بغرض دعم صنع القرار وتحقيق الرقابة في المنظمة .(حلوي ، 2013،ص25)

التعريف الخامس:

يعرفه بارج وزملاؤه بأنه مجموعة من الناس والمعدات والأفكار والنشاطات التي تعمل على جمع ومعالجة البيانات بأسلوب معين لسد الحاجة الى المعلومات الرسمية (النظامية) في المؤسسة.

ثانيا: أنواع نظم المعلومات:

1.أنواع نظم المعلومات من حيث المستويات: وتنقسم النظم إلى:

- نظم المستوى التشغيلي: وهي نظم المعلومات التي تراقب عناصر النشاط والتحويلات في التنظيم، وهي تقوم بتدعيم مديري الإدارة التشغيلية، وذلك بمتابعة عناصر النشاط والتحويلات من والى التنظيم مثل إيصالات المبيعات، شيكات الإبداع، نظم الأجور، وهدف النظم في هذا المستوى هو الإجابة عن الاسئلة الروتينية ومتابعة التحويلات في النظم. (ماموني، 2018.2019، ص5،6)

نظم المستوى الإداري: صممت لتدعيم متابعة ورقابة اتخاذ القرارات والأنشطة الإدارية لمديري الإدارة الوسطى والدور الأساسي لمثل هذه النظم هو التأكد من أن الأنشطة تنفذ بصورة جيدة في النظم وهذا النوع من النظم يقوم بمقارنة المخرجات الخاصة بيوم محدد يمثلها في شهر سابق أو سنة سابقة.

- نظم مستوى المعرفة: وهي النظم التي تدعم الأفراد أصحاب مستوى المعرفة، والغرض منها مساعدة المنظمة في دمج أي معرفة جديدة.
- نظم المستوى الإستارتيجي: وهي تلك النظم التي تدعم أنشطة التخطيط طويل الأجل للإدارة العليا وهي تساعد الإدارة العليا على معالجة المواضيع الإستراتجية والاتجاهات طويلة الأجل سواء في المنظمة أو البيئة الخارجية.

2.نظم المعلومات حسب وظائف المؤسسة: وتنقسم نظم المعلومات حسب الوظائف الى:

- نظام معلومات وظيفة التموين: التموين هو علاقة بعيدة الأمد بين المنظمة والمورد، فهي تتضمن جوانب أساسية تتمثل في كل من الاستمرارية، الالتزام، الاتجاه الطويل الأمد، الثقة والتعاون، وهذه الجوانب تمهد لبناء علاقات جيدة بين المنظمة وموردیها، وهي تتطلب منها .
- التضحية بالمكاسب القصيرة الأمد حسب هدف الحصول على أرباح ومنافع متبادلة لكلاالطرفين على المدى البعيد باعتبارها اعتراف صريح بين المنظمة والمورد بأن التعاون مفيد لهما أكثر من التنافس، وحتى تنجح هذه العلاقة لابد من نظام معلومات يضمن استمراريتها، والذي يقصد به مجموعة من الأفارد والآلات والإجراءات الموجهة للقيام بمختلف عمليات وأنشطة وظيفة التموين، لغرض الحصول على المواد واللوازم الأولية، حيث من خلال نظام معلومات التموين يتم إنشاء علاقات، وابرام عقود مع الموردين الذين يقدمون للمنظمة أحسن العروض فيما يخص الأمن و التكلفة والنوعية، ويشمل هذا النظام مجموعة من الوظائف الفرعية، المتمثلة في وظيفة عمليات الشراء ، وظيفة التوريد، وظيفة تسيير المخزون، وظيفة البحث عن الموردين، و تبرز خصوصية هذا النظام في كونه يعمل لخدمة الأنظمة الفرعية الأخرى، إذ يقدم مجموعة من التقارير، نذكر منها تقارير حول مناطق الشراء والتخزين، قدرة استيعاب مراكز التخزين من المادة الأولية، تقارير حول السياسة المتبعة مع الموردين، تقارير حول أداء وظيفة التموين.
- نظام معلومات وظيفة الإنتاج: يعرف نظام معلومات الإنتاج على أنه النظام الذي يتولى إمداد وظيفة الإنتاج بمعلومات منظمة وكاملة ودقيقة عن التدفق الطبيعي للعمليات والمواد والمنتجات من سلع وخدمات، وكل الأنشطة الأساسية ذات العلاقة بالتخطيط، والرقابة على الإنتاج والنقل والعمليات، والنظام الذي يساعد العملية الإنتاجية في تحقيق سرعة الاستجابة لإحتياجات الزبائن عن طريق تقديم المعلومات في الوقت المناسب، كما يمكن المنظمة من تحليل العمليات الإنتاجية في الوقت الحالي والمستقبلي، وتحسين درجة التنسيق بين إدارة الإنتاج والإدارات الأخرى، بالإضافة إلى دعم متخذي القرارمراقبة العمليات الإنتاجية ومساعدة النظام الرقابي للإنتاج، جدولة وبرمجة الإنتاج تخطيط الطاقة الإنتاجية، ضبط تكاليف الإنتاج و إعداد الموازنات التقديرية، وبالتالي هو ذلك النظام الذي يقدم تقارير حول عدد الوحدات المنتجة، تقارير حول صفات المنتج، تقارير حول كيفية تشغيل الآلات، تقارير حول المواد واللوازم التي تم استهلاكها، تقارير حول أداء وظيفة الإنتاج.

المطلب الثاني: خصائص نظام المعلومات:

من الخصائص الواجب توافرها في نظام المعلومات ما يلي:(الزعانين، 2006.2007، ص21)

1.توافق النظام مع البيئة الخارجية: ان نظام المعلومات يجب ان لا يكون في معزل من البيئة المحيطة به وعليه فانه يجب تقييم نظام المعلومات أو تطويره مراعاة للظروف البيئية التي يعمل فيها النظام سواء من حيث نوعية المدخلات والمخرجات او احتياجات مستخدميها.

2.خطوط الاتصال بين الأنظمة الفرعية: من الضروري لكي يقوم النظام بوظائفه الأساسية والأنشطة بكفاءة وفعالية أن تحدد شبكات الإيصال بين الأنظمة الفرعية والتي تمثل حلقات حيث تتدفق عبرها المدخلات والمخرجات بين الأنظمة الفرعية فمنتجات نظام معين قد تكون مدخلات نظام أخر.

3.التغذية العكسية: لابد من مقدرة المعلومات على التعديل وفقا للظروف الناتجة عن التعامل مع البيئة بأسلوب التغذية العكسية وذلك من اجل تقييم عمل النظام وتحديد الفروق في المدخلات والمخرجات وعملية المعالجة للنظام يشترط ان يتم فيها اخذ عامل الوقت بعين الاعتبار.

4.مراعاة العلاقة بين قيمة المعلومة وتكلفة الحصول عليها: إن الحصول على المزيد من المعلومات يتطلب قدر أكبر من التكلفة ولذلك فانه يجب أن تتناسب تكلفة المعلومات التي يقدمها النظام مع القيمة المتوقعة من استخدام هذه المعلومات.

5.مدة استخراج المعلومة: ان التأخر في إعداد المعلومات يقلل من قيمتها الى حد كبير وقد يجعلها ذات معنى سلبي.

6.التوجه السليم للمعلومات: ان عملية التوجيه لابد أن تخضع لمجموعة من القواعد هي:

- مناسبة المعلومات لنوعية مستخدميها.
- مراعاة تقديم المعلومات بالقدر الكافي.
- توضيح درجة الدقة في إعداد المعلومات

المطلب الثالث: وظائف نظام المعلومات واهدافها

اولا: وظائف نظام المعلومات

يقوم نظام المعلومات بوظائف عديدة تمكنه من الحصول على معلومات دقيقة ومقيدة؛ حيث يقوم بتجميع البيانات وتشغيلها، ثم إدارتها، ويجب أن تكون هذه البيانات خاضعة لعملية الرقابة لحمايتها حتى يقوم في الأخير نظام المعلومات بإنتاج المعلومة، وتتضح هذه الوظائف فيما يلي: (ماموني،2019،2018، ص10، 12)

1.تجميع البيانات: أي تجميع المعلومات المتعلقة بالنشاط موضع الد ارسة والموارد المستخدمة والطرق والمتغي ارت المحيطة ذات التأثير، ويكون التجميع من كافة المصادر ذات العلاقة سواء كانت من داخل النظام وخارجه، وذلك وفقا لخطة محددة

تعكس احتياجات مختلف أجزاء التنظيم من المعلومات، تتضمن هذه الوظيفة جذب البيانات، وكذلك تقويمها للتأكد من صحتها ومناسبتها بغرض تحديد درجة أهميتها للمنظمة.

2 تشغيل البيانات: إن البيانات المسجلة يمكن أن تكون مقيّدة تماما وبطريقة فورية للمستخدمين ولكنها غالبا تحتاج إلى تشغيل ما لكي نحصل على البيانات التي توفر معلومات مقيدة، ويعتبر نشاط تشغيل البيانات قلب أو جوهر نشاط نظام المعلومات؛ إذ أنها تحول البيانات الخام إلى معلومات قابلة للاستخدام

لتحويل البيانات إلى معلومات؛ إن الأمر يحتاج إلى القيام بعدة عمليات تصف البيانات وتحسبها؛ فالأولى تتمثل في تصنيف البيانات طبقا للاحتياجات وبدرجات متفاوتة من التفصيل في ضوء مجالات الاستخدام المحددة أو المتوقعة، اما تحليل البيانات، فيتم لاستخلاص العلاقات بينها واستنتاج مؤشرات تدل على إتجاهات الأنشطة سواء كانت سلبية أو إيجابية للتعرف على مدى تأثيرها على الفاعلية.

3.إدارة أو تخزين البيانات

وقد تسمى بوظيفة تصنيف المعلومات في ملفات؛ حيث تحافظ على جميع المعلومات التي يتم الحصول عليها سواء استخدمت لغرض معين، أو لم تستخدم، ويتم حفظ وتخزين المعلومات بطريقة يسهل الرجوع إليها عند الحاجة وتتوقف طريقة الحفظ على نوع التكنولوجيا المتاحة.

4. رقابة وحماية البيانات:

قد تحدث أخطاء في البيانات التي تدخل للتشغيل أو قد تفقد هذه البيانات أو يتم التلاعب بها أثناء عملية التشغيل، لذلك فإن أحد الوظائف الهامة بنظم المعلومات هو حماية البيانات والتأكد من دقتها، وبالتالي دقة المعلومات والإجراءات التي تساعد في تنفيذ هذه المهمة يجب أن تسري على كافة عمليات ومراحل تشغيل نظام المعلومات.

5. إنتاج المعلومات:

هي الوظيفة النهائية لنظام المعلومات والتي تمثل إنتاج التقارير وتوصيلها إلى مستخدميها في صورة مفهومة ومفيدة؛ حيث تستعمل وسائل مختلفة لهذا الغرض.

والشكل الموالي يبين أهم الوظائف الأساسية التي يقوم بها نظام المعلومات داخل المؤسسة انطلاقا من تجميع البيانات إلى غاية إنتاج معلومات مفيدة ذات قيمة ثم توزيعها إلى مستخدميها

ثانيا: أهداف نظام المعلومات

لكي يكون نظام المعلومات جيدا في المنظمة يجب توفر عدة عناصر نذكر منها ما يلي:

1.تحقيق الكفاءة: يساهم نظام المعلومات في الرفع من كفاءة المنظمة بأسرع وقت وأقل تكلفة كتقليل تكاليف العمالة واحلال الحاسوب الآلي. (رحمون، 2004.2005 ص 65)

2.الوصول إلى الفعالية: ونعرف ذلك من خلال التوافق مع أهداف المنظمة ومن هنا يساعد نظام المعلومات المديرين في اتخاذ القرارت الأصوب.

3.تحسين أداء الخدمة: من خلال نظم المعلومات يمكننا تحسين الخدامات للزبائن كاستخدام آلات الصرف في البنوك مما يمكن الزبائن من الصرف من حساباتهم على مدار 24 ساعة.

4.تطوير المنتج: لنظام المعلومات دور رئيسي في تطوير المنتجات كما يحدث في البنوك والوكالات السياحية وشركات التأمين إلخ....

5.التعرف على الفرص واستغلالها: إن المناخ السريع التغير والتطوارت الحديثة واستخدام تكنولوجيا المعلومات أصبح يفرض على المنظمات استخدام نظم المعلومات التي تمكنها من اتخاذ القرارت للحفاظ على الفرص واستغلالها.

6.ربط العملاء بالشركة: أصبح جو المنافسة الذي تعيشه المنظمات يفرض عليها إستخدام نظام المعلومات لتحسين خدماتها وتسهيل الإطلاع على المعلومات التي يحتاجها الزبائن وذلك لكسب زبائنها والحفاظ عليهم من أن يتجهوا إلى المنظمات المنافسة.

المبحث الثالث: ماهية نظام المعلومات المحاسبية

ان المعلومات المحاسبية تعتبر جزء لايتجزأ من التنظيم الإداري المعروف بنظام المعلومات الإدارية حيث يمكن القول أن نظم المعلومات المحاسبية أحد مكونات نظم المعلومات الإدارية .

المطلب الاول: تعريف نظام المعلومات المحاسبية ومكوناته

أولا. تعريف نظام المعلومات المحاسبي

ان المعلومات المحاسبية هي الوسيلة التي تقدم بها المؤسسات وضعها المالي وأدائها ونفقاتها النقدية بهدف توصيل تلك المعلومات إلى مستخدميها بشكل مناسب والوقت المناسب وبدقة متناهية وبأقل تكلفة ممكنة وقد ساعد التطور التكنولوجي

واستعمال الحاسوب في معالجة المعلومات إلى تصميم أنظمة محاسبية راقية في مستوى تحقيق أهداف التقارير المالية وطموحات المستخدمين. (لعماري،2001، ص45)

التعريف الأول:

يمكن تعريف نظم المعلومات المحاسبية بأنها أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع، تبويب، معالجة تحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلىالأطراف الخارجية (كالجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين) وإدارة المؤسسة. (سعيد،2002، ص25)

التعريف الثاني:

نظام المعلومات المحاسبي هو ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في المؤسسة في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل المؤسسة ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها الى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة. (حسين، حسين،2006، ص47)

التعريف الثالث:

يعرف نظام المعلومات المحاسبي على انه هيكل متكامل داخل المؤسسة يقوم باستخدام الموارد المتاحة والأجزاءالأخرى لتحويل البيانات الاقتصادية الى معلومات محاسبية بهدف إشباع احتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات

ثانيا: مكونات نظام المعلومات المحاسبي

لا تختلف مكوناته كثيرا عن أي نظام معلومات فهو مادي ملموس يتطلب مجموعة من الموارد والأجزاء المادية مثل وحدة التشغيل وقاعدة البيانات والإجراءات ووحدة الإدخال والإخراج

1.وحدة المعالجة تمثل الوسيلة المادية التي يتم من خلالها تحويل البيانات الأولية إلى معلومات مفيدة قابلة للاستخدام واتخاذ القرار وذلك من خلال الحاسب او التسجيل في الدفاتر المحاسبية (تغليسية ،2015-2016،ص 21)

2.قاعدة البيانات وتتضمن كل البيانات التي تم تخزينها في السابق سواء على أقراص أو اسطوانات ممغنطة او سجلات محاسبية. (الزعانين ،2007.2006، ص30)

3.الإجراءات تشمل متابعة خطوات معالجة البيانات داخل نظام المعلومات المحاسبي وذلك من خلال انجازها عبر الحاسب او يدويا.

4.وحدات إدخال وإخراج البيانات وتتضمن الوسائل المستخدمة في تخزين واسترجاع البيانات والمعلومات سواء تمت عمليات التخزين يدويا او عبر الحاسب.(ديبان ،2004 ،ص 58)

المطلب الثاني: مقومات النظام المعلومات المحاسبي ومبادئه

أولا: المقومات النظام المعلومات المحاسبي

تمثل مقومات أي نظام مجموعة الأسس التي يقوم عليها عمل النظام بصورة مترابطة ومكملة لبعضهما البعض بحيث لا يمكن الإستغناء عن أحدها إذا ما أريد لذلك النظام تحقيق أهدافه بفاعلية وهناك مجموعة من المقومات التي تتواجد في النظام المحاسبي قد تختلف تفاصيلها من وحدة اقتصادية إلى أخرى تبعا لعدة عوامل أهمها حجم الوحدة الاقتصادية طبيعة النشاط، طبيعة النظام من حيث كونه يدويا أو آليا أو إلكترونيا .... إلا أن توفير هذه المقومات هو أمر ضروري يستلزمه العمل المحاسبي وتتمثل: (لعماري،2001، ص58)

1-المجموعة المستندية: تمثل المستندات أولى مقومات النظام المحاسبي في أي وحدة اقتصادية والأساس المهم في عمل النظام من حيث الأتي:

- توفر المستندات الدليل الموضوعي الذي يحتوي على البيانات التي تمثل الخطوة الأولى في عمل النظام.
- تمثل المستندات أحد الوسائل لمهمة ضمن وسائل الرقابة والتدقيق على كافة الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها الوحدة.
- تمثل المستندات سجلا تاريخيا للوحدة الاقتصادية نظرا لما تحويه من بيانات مؤرخة للأحداث الاقتصادية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترات المالية السابقة.

2-المجموعة الدفترية : تتمثل المجموعة الدفترية بكافة الدفاتر والسجلات التي يتم مسكها في الوحدة الاقتصادية فهي تمثل الوعاء الذي يتم تفريغ كافة البيانات المستخرجة من كافة الأدلة الموضوعية المؤيدة للأحداث الاقتصادية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية وبالتالي معالجتها من خلال عمليات التسجيل والتجريب والتلخيص والتحليل بتطبيق مجموعة من الإجراءات والفروض

والمبادئ والسياسات الحاسبية اللازمة وصولا لتهيئة عرضها في مجموعة التقارير والقوائم المالية التي يتطلب إعدادها من قبل النظام المحاسبي في الوحدة الاقتصادية المعينة.

3-دليل الحسابات: يمثل دليل الحسابات أداة مهمة في توجيه العمل المحاسبي من خلال تحديد الحسابات التي يمكن أن تتأثر بها العمليات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية، وكذلك فهو مساعدة يمكن أن تساهم في تسهيل العمل المحاسبي من خلال التصفيات والتجويبات والترقيات التي يمكن أن تعطي للحسابات المختلفة إضافة إلى ما يمكن أن يتضمنه الدليل من توضيح المفاهيم والمصطلحات المحاسبية المستخدمة.

4-مجموعة التقارير والقوائم المالية: تمثل مجموعة التقارير والقوائم المالية ناتج العمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية وخلاصة لكن ما قامت به من عمليات ضمن نشاطاتها الجارية وغير الجارية وهي تقدم إلى كافة الجهات التي لها علاقة مباشرة والغير مباشرة للوحدة الاقتصادية والتي يمكن أن تعتمد عليها في اتخاذ القرارات المتعددة، سواء كانت تلك الجهات من داخل الوحدة الاقتصادية أو من خارجها وقد جرى العلاف على تصنيف مجموعة التقارير والقوائم المالية كما يلي:

- مجموعة التقارير المالية التي تحتوي عليها البيانات المعدة أساسا للاستخدام من قبل الجهات الداخلية وهي غالبا ما تتعلق بالنشاط الداخلي الذي تقوم به الوحدة الاقتصادية وغالبا ما يهتم نظام المحاسبة الإدارية بهذه المجموعة.
- مجموعة القوائم المالية: التي تحتوي على البيانات المحاسبية المعدة أساسا للاستخدام من قبل الجهات الخارجية وهي تتعلق بالنشاط العام الذي قامت به الوحدة الاقتصادية وغالبا ما يهتم نظام المحاسبة المالية لهذه المجموعة.

وتتضمن مجموعة القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية كل من قائمة الدخل ،قائمة المركز المالي، قائمة المرفقات النقدية إضافة إلى ذلك يمكن إعداد مجموعة من الكشوفات التوضيحية التي تشمل كافة الكشوفات التي يتم من خلالها تفسير وتوضيح وتحليل بعض البيانات التي تحتوها التقارير والقوائم المالية بصورة تفصيلية بما يمكن أن يخدم مستخدميها في فهم كيفية التوصل إلى تلك البيانات ،وكذلك توضيح بعض السياسات الإدارية والمالية من خلال إعداد بعض الكشوفات الإضافية مثل كشف التغيرات في المركز وقائمة مصادر واستخدام الأموال....

ثانيا: مبادئ النظام المعلومات المحاسبي:

يرتبط إعداد وتصميم النظام المحاسبي بمجموعة من المبادئ الأساسية منها. (لعماري،2001، ص58)

1-مبدأ التكلفة المناسبة

يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للإدارة احتياجاتها من المعلومات وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم المنظمة وإمكانياتها المالية، ويجب توفر شرطين أساسين حتى يكون النظام المحاسبي قادرا على تحقيق الرقابة وتوفير المعلومات وهما:

* شرط إجباري

ويتمثل في ضرورة ضمان النظام المحاسبي تحقيق الحد الأدنى من الإجراءات التي تعمل على توفير المعلومات اللازمة وتضمن متطلبات الرقابة الداخلية.

* شرط اختياري

ويتمثل في إمكانية جعل النظام المحاسبي ذو قدرة عالية على تزويد الإدارة بمعلومات أوفر وأدق، وكذا تحقيق فعالية قصوى لنظام الرقابة الداخلية.

2-مبدأ الثبات في إعداد التقارير

إن أي نظام للمعلومات المحاسبية يجب أن يكون قادرا على تحقيق واحترام هذا المبدأ والذي يتطلب أن تكون مخرجات النظام (التقارير المالية والختامية) معدة بطريقة واحدة وثابتة في كل الدورات، حتى يتمكن المستعلمون لها من المقرنة بين عدة سنوات.

إن هذا المبدأ يؤدي إلى تحقيق أهداف النظام المحاسبي من ناحية تحقيق تكامل عمليات المنظمة والحصول على بيانات محاسبية تمتاز بالدقة، السرعة وبتكاليف مقبولة.

3-مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير:

مادام الفرد هو الثروة الحقيقة المنظمة وان أي نظام لا يعمل تلقائيا بل من خلال الأفراد وبواسطتهم، فان من الضروري مراعاة جانب العلاقات الإنسانية بالتركيز على توفير الظروف الملائمة والمحفزة للأفراد لاداء مهامهم بشكل جماعي ويتجلى دور العنصر البشري في:

- خلق الإقناع الكامل من هيئة العمال والموظفين بالنظام وفعاليته وأهدافه المسلم بها لان انجاز الأعمال دون إقناع يؤدي إلى انهيار النظام.

- رفع كفاءة العاملين من خلال برامج التدريب اللازمة ووضع التفسيرات المحددة والواضحة لها، وينتج عن ذلك السرعة في إنجاح مهام النظام وإعداد البيانات بالدقة والسرعة المطلوبتين وبأنها تكلفة.

4-مبدأ الهيكلة

إن تصميم نظام المعلومات المحاسبية يتطلب مراعاة ما يتضمنه الهيكل التنظيمي للمنظمة من خطوط السلطة والمسؤولية، لأنه على أساسها توضع أساليب الضبط والرقابة الداخلية وتحدد أيضا خطوط الاتصال اللازمة لتدفق البيانات والمعلومات من والى نظام المعلومات المحاسبية، ومما لا شك فيه أن مبدأ مراعاة الهيكل التنظيمي يستوجب تحديد البيانات المطلوبة ومدى فائدتها لإدارات وأقسام الوحدة الاقتصادية، ووضع نظام سليم لمراقبتها ويلزم لتحقيق ذلك توافر الاعتبارات التالية

- تحديد السلطة والمسؤولية تحديدا واضحا.
- وضع نظام فعال للتوجيه والإشراف على المستويات الإدارية المتعددة.
- تحديد وسائل وأساليب الرقابة.

5-مبدأ الضبط والرقابة الداخلية

إن الهدف من مخرجات النظام المحاسبي هو توفير معلومات دقيقة صحيحة وصادقة تكون قاعدة القرار السليم، لذلك يتوفر النظام على إجراءات تنظيمية متكاملة تضمن هذه الدقة وتمنع كل الأخطاء وأسلوب الضبط الداخلي أضيق نطاق من المراقبة الداخلية لأنه يوفر أساليب تساعد على التحقيق التلقائي من صحة البيانات وتمكين العاملين من تقليل فرص الوقوع في الأخطاء.

6-مبدأ التوقيت السليم

إن نتائج النظام توجه إلى جهات مختلفة لتتخذ القرارات المناسبة لذلك يجب أن يكون النظام المحاسبي المصمم قادرا على توفير هذه النتائج في الوقت المناسب وبالنوعية الجيدة.

7-مبدأ المرونة

يجب أن يكون النظام المصمم مرنا ليواجه كل التغيرات التي تحدث في المستقبل مع مراعاة الثبات والاستمرار والمرونة، بحيث يمكن التعديل أو الإضافة حسب الظروف التي تواجه المنظمة دون المساس بمبدأ الثبات والاستمرار.

المطلب الثالث :أهداف النظام المعلومات المحاسبي

أن النظام المحاسبي بمكوناته من سجلات ومستندات يعتبر وسيلة لإنتاج البيانات والمتمثلة في التقارير، ولتحقيق فعالية هذا النظام في إنتاج هذه التقارير يجب أن يرتبط بالأهداف التالية. (لعماري،2001، ص62،63)

1 –إنتاج التقارير اللازمة: يمكن تعريف التقارير المحاسبية بشكل عام على أنها "التقارير التي تتولد عن النظام المحاسبي في المنظمة بهدف مساعدة المستويات الإدارية المتعددة في اختيار الأهداف، ووضع الخطط الكفيلة لتحقيق هذه الأهداف وكذلك تقييم أداء الأنشطة المختلفة.

وبهذا فالتقارير تعتبر أداة للتخطيط ووسيلة رقابية على نشاط المنظمة، فالدفاتر والسجلات والقوائم المالية لا تظهر كفاءة وفعالية الوحدة الاقتصادية إلا إذا تم ترجمة ودراسة البيانات الواردة فيها، وتجسيدها في صورة تقارير مالية محاسبية، وتقديمها للمسؤولين والمستخدمين لها في الأقسام المختلفة.

وتنقسم التقارير المطلوبة من النظام المحاسبي إلى تقارير مالية، بيانية وإحصائية، بإضافة إلى تقارير التشغيل اليومية والأسبوعية.

2-1-ملائمة التقارير لاحتياجات المستويات الإدارية: بما أن التقارير توجه لمستويات إدارية مختلفة، وتقاس فعاليتها وفقا لاحتياجات كل مستوى من هذه المستويات من المعلومات لهذا يجب أن تتناسب التقارير مع احتياجات المستوى الإداري الذي يستخدمها، وكلما كانت هذه التقارير خالية من التفاصيل غير الضرورية وغير المناسبة كلما كانت أكثر فعالية، ويتحقق هذا المعيار من خلال:

- مراعاة محتوي المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات
- درجة التفصيل المناسبة للمدير متخذ القرار.
- تطبيق مبدأ "الإدارة بالاستثناء" بحيث تعرض على المدير الانحرافات الجوهرية فقط.

ونجد أن هناك اختلافا بين محتوى وتفصيلات تقارير الأداء الموجهة للمستويات التشغيلية، وبين محتوى ومستوى تجميع التقارير الموجهة للإدارة العليا.

3-1-الدقة في إعداد التقارير: تعتبر الدقة في إعداد التقارير هدفا من الأهداف الأساسية التي يسعى النظام المحاسبي لتحقيقها، حث يمكن قياس كفاءة هذا الأخير بجودة التقارير التي ينتجها، ومعيار هاته الجودة نلمسه فيس دقة البيانات الواردة في هذه التقارير، ولتحقيق هذا الهدف وجب توفر عدة عناصر من بينها:

- التوازن المحاسبي.
- وجود نظام محدد للتوجيه المحاسبي.
- تلخيص العمليات المختلفة بحيث تكون التقارير المالية ممثلا صادقا لحقيقة المركز المالي للمنظمة ونتيجة أعمالها، وعدم توفر الدقة قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة تقود المنظمة إلى الفشل في المهام التي يسعى إلى انجازها.

4-1-توقيت تقديم التقارير: من الأهمية بمكان وصول البيانات اللازمة إلى إدارة المنظمة في الوقت المناسب، والسرعة في إعداد وتقديم البيانات يعتبر أمرا ملازما للدقة في أن واحد ويمكن الجمع بينهما في إعداد التقارير، حيث يجب تقليل الفجوة الزمنية بين إعداد التقارير واتخاذ القرارات حتى يمكن فحص الانحرافات اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب. أن عصر

الزمن له من أهمية كبرى حيث تفقد التقارير قيمتها إذا قدمت في وقت متأخر، ويمكن التضحية بالدقة المتناهية في سبيل تحقيق السرعة لان تقديم المعلومات في الوقت المناسب يساعد في اتخاذ القرارات الملائمة، كما يمكن الاستفادة بخدمات الحاسب في تحقيق الدقة والسرعة معا بشرط أن تكون المدخلات دقيقة.

1-5-توافر وسائل الرقابة الداخلية في النظام: إن نظام الرقابة الداخلية عبارة عن خطة تنظيمية متكاملة لتنظيم الوسائل والإجراءات المستخدمة داخل المنظمة، لحماية أصوله والتأكد من دقة بياناته المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها، وتشجيع كفاءة الأداء وتنفيذ السياسات الإدارية الموضوعية.

وعموما فان النظام المحاسبي يهدف إلى إنتاج بيانات دقيقة وواضحة، وكذلك حماية أموال المنظمة والرقابة عليها، إذ إن توافر أساليب الرقابة الداخلية يعتبر هدفا من أهداف النظام المحاسبي الجيد، وهي لا تقتصر على تصميم النماذج والمستندات المحاسبية بل تشمل كافة العمليات بالمنظمة لأنها تتعلق بكفاءة هيئة العمال، الموظفين، تقسيم العمل ومعايير الأداء لكل مهمة ووجود إثبات للأعمال المنجزة ومراجعتها والدقة في تسجيل البيانات المحاسبية. ولتحقيق الرقابة يجب أن يتم إعداد التقارير بصفة دورية ومنتظمة، فكلما كانت دورية هذه التقارير قصيرة كلما كانت الرقابة فعالة ومجدية.

1-6-تحقيق التوازن بين تكلفة النظام وأهدافه: أن الاهتمام بجانب التكلفة في إعداد التقارير، كما يجب أيضا أن تتصف بالمرونة لتصحيحها وتعديلها كلما اقتضى الأمر ذلك.

المطلب الرابع: دور نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في تحسين الأداء المالي

إن أنظمة المعلومات المحاسبية إحدى أهم ركائز الشركات حيث تعمل نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية على جمع وتخزين البيانات ثم معالجة هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات ملائمة لإنجاز القرارات التخطيطية والتنفيذية والإقليمية. (مأموني،2019،2018، ص45،46)

فالمؤسسات الإقتصادية تحتاج إلى دفع تكاليف مالية وجهود استثمارية كبيرة لتأسيس نظم معلومات محوسبة، فهي تحتاج إلى الاجهزة والبرمجيات والأفراد المدربين، وبالنسبة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعتبر دارسة الجدوى الاقتصادية مرحلة أساسية من مراحل التخطيط للحصول على نظم معلومات.

تسعى جميع المنظمات إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية بشكل فعال وكفؤ من أجل الوصول إلى الهدف الرئيسي لأي منظمة وهو الربحية والنمو وبالتالي تعظم قيمتها السوقية وزيادة ثروة الملاك وذلك يستثني الطرق التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين

أدائها، وزيادة أرباحها في ظل عصر يتميز بالمنافسة والتطور التكنولوجي والمعرفي حتى أصبحت البيانات والمعلومات في حال تم إستخدامها بشكل كفؤ وفعال أحد أهم أصول الشركة حيث أن عملية اتخاذ القرار .

باستخدام البيانات والمعلومات قد أصبحت من أكثر أنظمة الشركة أهمية وذلك للوصول إلى قرارات سليمة سواء كانت تشغيلية أ واستثمارية أو تمويلية قصيرة أوطويلة الأجل مما يكون من شأنه تحقيق أهداف الشركة سابقة الذكر.

الاهتمام بتلك النظم له أثر واضح على الاداء المالي للشركات بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بمشاركة المحاسبين في مراحل تطوير نظم المعلومات المحاسبية لما لتلك المشاركة من أثر ايجابي واضح على نجاح أداء تلك النظم فهي توفر الأساس العريض للمدراء ولاتخاذ قرارتهم وتطوير الاستراتيجيات وتقييمها وخصوصا المحوسبة منها مما كان له من دور في زيادة أهمية هذه النظم، ولنظام المعلومات المحاسبي المحوسب جانبين على أداء المؤسسة الاقتصادية:

أولا: الجانب الإيجابي

1. تؤثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على عائد العمليات الإستثمارية ويعود ذلك بالزيادة على الإستثماارت.
2. سرعة ودقة التحميل المالي نسبة لوجود برامج التحميل المالي .
3. تسهيل المعاملات بين الفروع والرئاسة وبين الفروع والفروع.
4. استبعاد المستندات الروتينية والتعامل مع الأجهزة
5. عدم فقدان المعلومات وذلك بوجود نسخ احتياطية على قرص تخزين خارجي.
6. سرعة تحصيل الشيكات.
7. استخ ارج الرواجع بسرعة كبيرة مقارنة بالنظام التقليدي واعداد القوائم المالية خلال فترة زمنية وجيزة.
8. نظم المعلومات تساعد على متابعة الحسابات وتحميل السندات والأوارق المالية والموازنة وتخطيط الارباح.
9. تسهل تحديد نسب الربحية.

ثانيا: الجانب السلبي

1. تهكير النظام من قبل قراصنة الانترنت واختراقها النظام يؤدى إلى فقد ثقة المتعاملين مع المؤسسة.
2. التوقف الطارئ للشبكات وخروج بعض الفروع من الخدمة مما يؤدي إلى تعطيل العمل.
3. إمكانية حدوث الأخطاء من قبل المستخدم مما يؤدى إلى حدوث مشاكل في النظام.
4. توقف النظام لبعض الوقت يؤدى الى فقدان بعض الإيرادات وذلك يؤثر على الربحية.

المطلب الخامس : دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي

يسعى نظام المعلومات المحاسبي إلى تقديم معلومات جيدة ذات أهمية وملائمة لمستخدميها خاصة الإدارة التي تستغلها في تحسين وتقييم أداءها المالي، وتعتبر القوائم المالية أهم المعلومات التي في معرفة استخدام المؤسسات لها في تقييم الأداء المالي.

حيث يعتمد تقييم الأداء المالي أساسا على القوائم المالية التي تعد وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فتوفر معلومات ذات جودة تساعد في تحليل وضعية المؤسسة والتنبؤ بالوضعية المستقبلية وهذا ما يجعلها ذات أهمية فهي تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات خاصة المالية سواء كانت تشغيلية، تمويلية أو استثمارية ما يؤثر على رفع الأداء وزيادة القيمة التنافسية ومن ثم تعظيم ثروة المساهمين وبالتالي الاستمرار في السوق. وتستمد القوائم المالية أهميتها في أنها تلبي الاحتياجات المشتركة لمستخدميها ويرجع ذلك إلى أن غالبية المستخدمين يقومون باتخاذ قرارات اقتصادية من أمثلتها: (مأموني،2019،2018، ص45،46)

- اتخاذ قرار يتعلق بتوقيت شراء أو الاحتفاظ باستثمارات في حقوق الملكية أو بيعها.
- تقييم أداء الإدارة ومدى وفائها بمسؤولياتها تجاه المساهمين.
- تقييم مدى قدرة المنشأة على سداد مستحقات العاملين وتقديم مزايا إضافية لهم.
- تقييم درجة الأمان المتعلقة بالأموال المقترضة من قبل المنشأة.
- تجسيد السياسات الضريبية.
- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار أرباح الأسهم.
- إعداد واستخدام الإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي، أو اتخاذ الإجراءات المنظمة لأنشطة المؤسسات.

إن تقييم الأداء المالي يعتمد على القوائم المالية سواء كانت حسب المخطط المحاسبي الوطني أو حسب النظام المالي والمحاسبي والأكيد أنه لا يتم فقط لمعرفة الوضعية الحالية للمؤسسة بل إن الإدارة ستسعى إلى تصحيح الاختلالات ومحاولة تحسينها اعتمادا على المعلومات الواردة في القوائم المالية، فهذه المعلومات تصبح ذات أهمية إذا تم استغلالها جيدا فهي لديها خاصية تنبؤية تساعد الإدارة في ذلك.

فالميزانية توفر معلومات بشكل رئيسي حول المركز المالي هذا الأخير يتأثر بالموارد الاقتصادية

التي تسيطر عليها، الهيكل المالي، السيولة والقدرة على السداد والاستجابة لتغيرات البيئة التي تعمل فيها.

فالمعلومات حول الهيكل المالي مفيدة في التنبؤ بالقروض المستقبلية كما تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، أما المعلومات حول السيولة والقدرة على السداد فتبين قدرة المؤسسة على مواجهة الالت ازمات المالية .أما جدول حسابات النتائج

فيعطي معلومات عن الربحية بشكل خاص من أجل تقييم التغييرات المحتملة في الموارد الاقتصادية كما تساعد في تقييم الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية بالإضافة إلى القائمتين السابقتين هناك قائمة التدفقات النقدية)جدول تدفقات الخزينة(الذي أصبح يعطي صورة أوضح عن التدفقات النقدية وتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية أو ما يعادلها وكذلك تقييم توقيت الحصول على تلك النقدية ودرجة التأكد المرتبطة بها، وتحدد تلك المقدرة في النهاية إمكانية قيام المؤسسة بدفع الرواتب للموظفين وسداد مستحقات الموردين وسداد الفوائد وتسديد القروض ودفع أرباح الأسهم إلى المساهمين.

وبالرغم من أن كل قائمة تعطي معلومات حول شيء معين إلا أنه لا يمكن استخدام قائمة واحدة بمفردها بل يتم استخدامها بالاشتراك مع القوائم الأخرى لإعطاء صورة كاملة عن الأداء.

خلاصة الفصل الأول

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية وبخاصة في عصرنا الحالي ركيزة من الركائز الأساسية التي تلعب دورا هاما في نجاح النشاط المالي، حيث أنها توفرلِ جميع الأطراف ذات العلاقة أو الارتباط أو الاهتمام بالنشاط المالي داخل المؤسسة أو خارجها المعلومات المناسبة للتخطيط والرقابة وتقييم الأداء المالي لمختلف المؤسسات وذالك فان نظام المعلومات المحاسبي يعتبر عاملا جوهريا في معظم المؤسسات، وان الطلب المتزايد على تقييم نظم المعلومات والتأكد من كفاءتها، نابع من أهمية المعلومات في تسيير مختلف المؤسسات في بيئة أصبحت سريعة التغير لذلك يجب على مصممي نظم المعلومات المحاسبية أن يأخذوا بعين الاعتبار حاجة المستخدمين.

الفصل الثاني

مفاهيم عامة حول التسيير المالي

تعتبر المؤسسة عصب الحياة الاقتصادية والخلية الاساسية المكونة لبنية الاقتصاد الوطني فهي مصدر الثروة للمجتمع من خلال اعتماد مسييرها على تقنيات تساعد في حل مشاكلها وتنفيذ خططها باعتماد على عدة مؤشرات مالية

المبحث الاول: ماهية التسيير المالي

يعتبر التسيير المالي من أكثر مجالات علوم التسيير تطورا، حيث يلعب هذا الفرع من علوم التسيير دور المنسق بين مجموع مجالات التسيير الأخرى، فما من وظيفة أو مصلحة أو مديرية داخل المؤسسة إلا وتستعين بتقنيات التسيير المالي لتنفيذ قرارتها وتطبيق خططها وتحقيق أهدافها.

أما المجال الرئيس العمل التسيير المالي فهو محيط المؤسسة، ويرجع ذلك إلى طبيعة نظام المؤسسة إذ تتأثر المؤسسة وتؤثر في عناصر المحيط الخارجي ومنها المحيط المالي فأي تعامل للمؤسسة مع العملاء أو الموردين أو البنك يحدث تأثيرات مالية هامة يتوجب تسييرها بما يتماشى وأهداف المؤسسة، ويتم بذلك باستخدام تقنيات التسبير المالي التي سوف نستعرضها في هذا الكتاب.

المطلب الاول: تعريف التسيير المالي:

يعرف التسيير المالي على أنه ذلك المجال من علوم التسيير الذي يهتم بالجوانب المالية داخل المؤسسة ويسعى إلى تحقيق وتطبيق مختلف الأهداف والمخططات المالية، حيث يستخدم في تحقيق ذلك مجموعة من الأدوات والطرق والأساليب والتقنيات التي تساعد المؤسسة ومختلف التنظيمات على الإندماج مع مكونات المحيط المالي.

تنشط المؤسسة وتتطور في بيئة مالية معقدة وغير مستقرة، وكلما كبر حجم المؤسسة كلما زاد تعقد واتساع البيئة المالية المحيطة بها، مما يحتم على المؤسسة تطوير سلوكها لمواجهة مختلف التغيرات والتأقلم معها من أجل ضمان صيرورتها. (بن ساسي، قريشي، 2006، ص37)

المطلب الثاني: وسائل السداد والتعاملات المالية:

يفرض المحيط على المؤسسة طرق محددة للتعاملات المالية بين مختلف الوسطاء وتتمثل في وسائل الدفع و الإئتمان و تعرف على أنها الى الوثائق الرسمية التي تثبت الحقوق المالية بين طرفين، و منها الأسهم، السندات، أذونات الخزينة ... إلخ، حيث تساعد المؤسسة على إجراء عدة عمليات مالية كالحيازة و التنازل و الإستدانة والتسديد .. إلخ.

1-سوق المال:

يقوم سوق المال بدور هام في الحياة المالية للمؤسسة، حيث تنشأ بينهما عدة تعاملات مالية، فسوق المال يعتبر مصدر أساسي للرفع في رأس المال، ومعيار هام تتحدد من خلاله القيمة السوقية، كما يعتبر مصدر هام للمعلومات والمؤشرات المتعلقة بالمحيط الذي تنشط فيه المؤسسة.

2-الأطر القانونية والتنظيمية:

يخضع النشاط المالي للمؤسسة الإطار قانونى تضطر المؤسسة للتعامل معه، ويتضمن هذا الإطار مختلف القواعد والإجراءات التي تضبط التعاملات المالية للمؤسسة مع مختلف الأطراف ومنها الإجراءات المنظمة لإنشاء المؤسسات وتصفيتها، القواعد المنظمة للإئتمان وتلك المتعلقة بجباية المؤسسة.

3-المؤشرات المالية العامة:

تتكون البيئة المالية من عدة متغيرات لها تأثير كبير على المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة، وتتميز هذه المتغيرات بدرجة عالية من المرونة والتغير، ومن بين هذه المتغيرات أسعار الفائدة والصرف، معدلات الإقتطاعات المالية والإجتماعية...

4-المؤسسات البنكية والمصرفية:

إلى جانب دور سوق المال في تدعيم رأس مال المؤسسة، يحتوي المحيط المالي على عناصر أخرى ذات طبيعة تمويلية وتتمثل في مؤسسات القطاع البنكي، حيث تعمل هذه المؤسسات على تمويل الإحتياجات المالية للمؤسسة عن طريق القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل.

يتمثل دور التسيير المالي في تكييف المؤسسة مع هذه العناصر، أي الإستجابة للتغيرات في البيئة المالية، ومن ثم تحقيق الأهداف المالية والتي تختلف حسب طبيعة كل عنصر مالي. (بن ساسي، قريشي، 2006، ص 38 ،39)

المطلب الثالث: المهام الأساسية للتسيير المالي:

تهدف النظرية المالية بصفة عامة إلى هدف أساسي يتمثل في تعظيم قيمة المؤسسة أي تعظيم الثروة التي كونتها المؤسسة، ويتحقق هذا الهدف في إطار عدة عوامل لا بد من توفرها لتعظيم هذه القيمة.

-1 تعظيم قيمة المؤسسة:

تزداد قيمة المؤسسة كلما تمكنت من تحقيق نتائج محاسبية بشكل مستمر بحيث تتراكم النتائج وتكون فوائض مالية موجبة، تشكل ما يسمى بثروة المؤسسة، ولا يكفي أن تحقق المؤسسة نتائج موجبة حاليا، بل يجب أن تسعى إلى تحقيق نتائج في المستقبل من خلال دراسة المردودية المستقبلية، و تحديد الجدوى من المشاريع الاستثمارية في المستقبل، ومن ثم يمكن توقع حجم الثروة من خلال النتائج المحققة في الماضي والحاضر، ومن خلال ما يعرف بالقيمة الحالية للمؤسسة إلا أن هناك عوامل أخرى تعمل بشكل عكسي، وتؤدي إلى الحد او التقليل قيمة المؤسسة، وتتمثل في المخاطر المتعلقة بالنشاط، كتوقف الإنتاج، مشاكل النوعية والجودة، ارتفاع التكاليف... إلخ، والمخاطر المتعلقة بالمحيط المالي كارتفاع اسعار الفائدة والصرف، التطور التكنولوجي للمنافسين، انخفاض الحصة السوقية، ظهور سلع بديلة... الخ.

-2 -المحافظة على مستوى الأداء المالي:

لتحقيق مستويات عالية القيمة المؤسسة، يجب أن تحقق المؤسسة مستويات مرتفعة الأدائها المالي، ويتحقق ذلك عن طريق تعظيم النتائج، وذلك من خلال تحسين المردودية وتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد الي مدي المتوسط والطويل وذلك بغية تحقيق التراكم في الثروة والإستقرار في مستوى الأداء.

إلا أن هناك عدة قيود تتحكم في الفعالية الأداء، حيث ينبغي على المؤسسة التعامل معها لتحقيق أهدافها، وتتمثل هذه القيود في قوي كل من موردي الموارد المالية والمادية والذين يطالبون المؤسسة بتسديد المقابل المالي لتوريد اتهم، وأقوى العملاء الذين يقبلون بمستوى معين من الأسعار والجودة والتوعية ومختلف الخدمات.

-3 -التحكم في المخاطر المالية: مواجهة المخاطر المالية يعد من بين أهم أهداف التسيير المالي، وهي مخاطر متنوعة منها ما يتعلق بتمويل أصول المؤسسة، ومنها ما يتعلق بالشروع في نشاطات ومشاريع مستقبلية.

وهناك مخاطر متعلقة بالإستغلال، ومنها مخاطر هيكل التكاليف، أثر الرافعة المالية مخاطر الإفلاس والعسر المالي، أما المخاطر المرتبطة بالبيئة فهي ناتجة عن عوامل عدم التأكد وحالة اللاستقرار، وهي مخاطر الإضطراب في أسعار الصرف والفائدة.

ومن المخاطر ما يتعلق بالمحيط السياسي والإداري الذي تعمل فيه المؤسسة حيث يؤدي عدم الإستقرار في هذه المجالات إلى أضرار هامة على تحقيق الأمثلية في قيمة المؤسسة.

-4 -المحافظة على مستوى اليسر المالي:

يعتبر العسر المالي من المخاطر بالغة التأثير على نشاط المؤسسة، وبالتالي فمجهوداتها المالية تركز على جانب أساسي يتمثل في تحقيق التوازن المالي اعتمادا على التسيير الفعال للخزينة، وبالتالي تحقيق الحد الأدنى من السيولة النقدية التي تعتبر هامش أمان يمكنها من مواجهة التزاماتها اتجاه الاطراف والمتعاملين الماليين والحد من مخطر التوقف عن الدفع الذي قد يؤدي إلى إشهار إفلاس المؤسسة وتصفيتها لتسديد مستحقات الدائنين. (بن ساسي، قريشي، 2006، ص39،40،41)

المطلب الرابع: المسؤوليات العملية التسيير المالي:

من أجل تحقيق أهداف التسيير المالي هناك خطوات عملية يتولاها المسيرين الماليين داخل المؤسسة، هذه الخطوات نوضحها من خلال الشكل التالي:

-التشخيص المالي:

يقوم المسير المالي في هذه المرحلة بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة والخروج بنقاط قوة وضعف للحالة المالية، وذلك بغية تحضير الحلول المناسبة لتجاوز نقاط الضعف والمحافظة على نقاط القوة. (بن ساسي، قريشي، 2006، ص41،42)

- اتخاذ القرارات المالية:

بعد معاينة الوضعية المالية للمؤسسة، تأتي مرحلة إتخاذ القرارات المالية وتطبيقها وتشمل قرارت المشاريع الإستثمارية ومصادر تمويلها، وقرارات ق الأجل تتضمن تمويل دورة الإستغلال وتسيير الخزينة، وقرارات مالية مرتبطة بتسيير المخاطر المالية.

- المراقبة المالية:

بعد اتخاذ القرارات المالية وتطبيقها، تأتي مرحلة المراقبة المالية أجل تحديد الإنحرافات في التطبيق ووضع الإجراءات التصحيحية بواسطة ق جديدة إذ تتطلب المراحل السابقة إجراءات عملية على الميدان، وبالمهام والمسؤوليات المالية في إطار الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

المبحث الثاني: ماهية التحليل ومجالات أستخدامه

المطلب الاول: مفهوم التحليل المالي.

من أجل القيام بتشخيص الحالة المالية لأي مؤسسة ومعالجة البيانات المتاحة من أجل الحصول على معلومات تشغل في علية اتخاذ القرار والتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل وسنقوم بتقديم مفاهيم للتحليل المالي، ومجالات استخدامه.

مفهوم التحليل المالي: يرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة، واتجاهات تطوره مستقبلا، ولمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤات بالمستقبل يستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لاستكشاف المستقبل ومساعدة ذوي الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع. (الوافي ،2018.2019 ،ص 8،9،10)

فتعددت تعاريف التحليل المالي والتي تختلف باختلاف المنهج العلمي المتبع:

1- **التحليل المالي:** عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

2- التحليل المالي: يعتبر من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء.

2- **التحليل المالي:** هو عملية تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة من حيث التوازن المالي والمردودية المالية.

4- التحليل المالي: هو دراسة القوائم المالية، الميزانية، حسابات النتيجة واستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية والنسب لغرض إبراز الارتباطات التي تربط بين عناصرها والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر على مدى فترات زمنية، وأثر هذه التغيرات على الهيكل المالي للوحدة.الاقتصادية والتمكن من الحصول على إجابات للتساؤلات التي يطرحها مستخدمو القوائم المالية.

5- **التحليل المالي:** معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة لتقييم المشروع القائم أو المراد تطويره وتوسيعه وتشخيص المشاكل لاتخاذ القرارات المستقبلية والتخطيط لها في ظل ظروف عدم التأكد وهي مهمة في مشاريع الدولة المركزية لأن

المجتمع هو من يتحمل الخسائر الناجمة عن فشل المشاريع كما يتضمن عملية تفسير القوائم المالية وفهمها وهو أحد المصادر المهمة للمعلومات 6- إن الدراسات المتأتية للتعاريف السابقة تبين أنها تركز على آلية التحليل المالي وعلاقتها بالبيانات المعلومات المحاسبية بالإضافة إلي أنها توضح الهدف العام من التحليل المالي.

3 التحليل المالي هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها بواسطة الإدارة والأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات وأن المواد الأولية للتحليل المالي هي مخرجات النظام المحاسبي. المحلل المالي يعمل على تحويل الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية من مجرد أرقام مطلقة بدون أي دلالات إلى أرقام لها مدلول.

المطلب الثاني: مجالات استخدام التحليل المالي.

يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة ومن أهمها الآتي: (الوافي ،2018.2019 ،ص12،11)

- التخطيط المالي: تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة، وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.

- تحليل تقييم الأداء: تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المقرضين والمستثمرين.

-التحليل الائتماني: يقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار المناسب.

التحليل الاستثماري: إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات ومنح القرض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

- **تحليل بعض الحالات الخاصة:** من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها، التصفية، الانضمام، الاندماج، الشراء، التقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، الأصول والخصوم لكل مؤسسة، بالإضافة إلى تحليل المركز المالي والاستثماري والائتماني والسوقي لكل مؤسسة لما يترتب على هذه الحالات الخاصة من اختفاء شخصية بعض المؤسسات وظهور شخصيات جديدة وتغيير وتبديل على الهيكل المالي الأساسي لكل مؤسسة.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي.

سنقوم في هذا المطلب إلى التطرق لأهمية التحليل المالي، وأهدافه.

اولا: أهمية التحليل المالي. يعتبر التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمؤسسة فهو منطلق العملية ونقطة بدايتها فحتى يتمكن المدير في وضع الخطط المالية لابد له من معرفة المركز المالي لمؤسسته فهو يحتاج لمعرفة موقعه قبل أن يحدد خط سير السفينة، فالخطط المالية يجب أن تتناسب مع القدرات الحالية المتوقعة للمؤسسة والتحليل المالي هو وسيلة المدير المالي لمعرفة قدرات مؤسسته المالية والإدارية. وبالإضافة إلى ذلك أصبح التحليل المالي يستعمل كوسيلة لتقييم أداء المؤسسة ككل، والحكم على مركزها المالي وإدارتها بحيث تبرز من دراسة قوائمها المالية نواحي الضعف ونواحي القوة فيها، وعليه يمكن القول إن أهمية التحليل المالي تندرج في النقاط التالية: .(الوافي ،2018.2019 ،ص. 14)

1 الوصول إلى القيمة الاستثمارية للمؤسسة وجدوى الاستثمار في أسهمها؛

- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية، التشغيلية، البيعية والتخطيط لها؛ الاستفادة منه في اتخاذ القرارات لأغراض إحكام الرقابة الداخلية؛

- معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة؛

- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بالديون؛

- الحكم على مدى كفاية إدارة المؤسسة؛

- توضيح الاتجاه العام لفعاليات المؤسسة.

ثانيا أهداف التحليل المالي: أهداف التحليل المالي. التحليل المالي في حد ذاته، وسيلة فعالة لمعرفة طبيعة الارتباطات والعلاقات القائمة بين عناصر المشروع المختلفة ومفردات أصوله ومفردات خصومه وإيراداته ومصروفاته.

الهدف من استعمال التحليل المالي هو إثارة الأسئلة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي يستوجب الدراسة لوضع الحلول التي غالبا ما تأتي على شكل سياسات مالية وإنتاجية وبيعه وعامة تطبقه المؤسسة، وكما هو معلوم عن وضع السياسات للمنشأة ليس من مسؤولية المحلل المالي ولكن هذا لا يمنعه من تقديم الاقتراحات والتوصيات بما تدله خبرته عليه من حلول وإجابات تنطلق من الأسئلة التي يبرزها التحليل المالي، وإثارة هذه التساؤلات تفيد كثيرا في تمكين المدير الذي يطلع على نتائج التحليل المالي من تحديد درجة الأداء في الماضي والحاضر للمؤسسة التي يعمل بها وبالتالي يمكن العمل والتخطيط للمستقبل في ضوء انجازات الماضي.

كما يمكننا بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية: (الوافي ،2018.2019 ،ص.15)

- معرفة المركز المالي للمؤسسة.

- معرفة مركزها في قطاعها الذي تنتمي إليه.

- مقارنة الوضعية المالية للوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات من نفس القطاع؛ المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد؛ اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة.

- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة؛ تحديد نسبة العائد المحقق علي أموال الملاك في كل منشأة ودرجة المخاطرة المرفقة لها؛

- تحديد القيمة العادلة لأسهم الشركة؛

- تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة؛

- من وجهة نظر الفحص والاستكشاف يقيم المحلل المالي أثر نمو النشاط من خلال قياس الاحتياج المالي الجديد المتولد عن انتهاج إستراتيجية توسعية.

المبحث الثالث: الإدارة المالية

، لقد عرف محال الإدارة المالية تغيرات كبيرة، خاصة في الآونة الأخيرة، وقد انحصر محال الإدارة المالية في بداية تطورها بتدبير الأموال اللازمة للمنشأة، و لكن الكتابات الحديثة أعطت الإدارة المالية محالا واسعا كالتوظيف الأمثل للمصادر المالية.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة المالية وخصائصها.

أولا: مفهوم الادارة المالية .

1. يعرف Keown وزملاؤه الادارة المالية هي النشاط الاداري الذي يهتم بخلق والحفاظ على القيمة الاقتصادية أو الثروة .

2. يعرف Brigham et Grapenste الإدارة المالية بأنها الوظيفة الخاصة بوضع خطط التمويل والحصول على الموارد المالية واستخدامها بالطريقة التي تؤدي إلى زيادة فعالية عمليات والمجازات المؤسسة الى اقصى حد ممكن. (وكليم 2014.2013، ص.2)

3. عرف Du Gall et Gu them وهما من المدرسة القديمة الإدارة المالية بأنها الفعالية المتعلقة بتخطيط.

4 أماup ton et How ord وهما من المدرسة المحددة فقد عرفاها بأنها الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد والرامية لتمكين المنشأة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من وتجهيز الأموال ورقابتها وإدارتها في المنشأة. التزامات في الوقت المحدد لها.

. 5.وبرى Johnsonمن المدرسة الحديثة أن الإدارة المالية تلعب دورا مهما في تخطيط المالي وإدارة الأصول، ومواجهة المشاكل الاستثنائية لضمان استمرار المنشأة بالإضافة الى تجهيز وسائل الدفع .

ثانيا : خصائصها مايلي :

إن بعض القرارات المالية مصيرية للمؤسسة يتوقف عليها نجاح المؤسسة أو فشلها. أهداف المشروع بكفاية انتاجية عالية والوفاء بالتزاماته المستحقة عليه في مواعيدها (اوكليم ،2014.2013 ،ص3)

. أنها تتغلغل في جميع أوجه النشاطات المؤسسة فأي نشاط لا يكون منعزل عن النواحي المالية.

إن القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسة في أغلب الأحيان ولذلك وجب الحذر الشديد في اتخاذ القرارات.

إن نجاح القرارات المالية لا تظهر سريعا، بل تستغرق زمن قد يطول مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة

المطلب الثاني: أهمية الإدارة المالية ووظائفها.

أولا: أهمية الإدارة المالية. تتحلى أهمية الإدارة المالية في: الإدارة المالية تستخدم الأموال داخل المشروع بالشكل الذي ينسجم مع المؤسسة. تسعى إلى تحقيق الأهداف المسطرة وذلك من خلال سلامة القرارات المالية. تؤثر على الإدارات الأخرى ضمن إطار الانتاج والتسويق بأسلوب الوظيفة المالية وكفاءة المديرين الماليين.

تعالج موضوعات مالية مستقبلية ومعرفة الأموال المطلوبة لتمويل مختلف الأنشطة.

ثانيا: وظائف الإدارة المالية:

التنبؤ والتخطيط: تتولى الإدارة المالية تنسيق عمليات التخطيط والتنبؤ وهذا يعني أن عليها التعامل مع ا العاملين في الأقسام الأخرى داخل المؤسسة من أجل توحيد الجهود وتنسيقها بالشكل الذي يؤدي الى رسم مستقبل مشرق للمؤسسة وتحقيق أهدافها.

يعرف التخطيط المالي هو استقراء الماضي للمؤسسة من الناحية المالية، ودراسة الحاضر والتنبؤ بالاحتياجات المالية المستقبلية. التنبو المالي هو علم وفن التوقع بأحداث مالية في المستقبل.

هـ اتخاذ القرارات الاستثمار والتمويل: تمتاز المؤسسية الناجحة بزيادة نمو المبيعات والتي تتطلب استثمارات حديدة في الآلات والمعدات لمواجهة الطلب المتزايد على المنتجات المؤسسة، ان الادارة المالية تساعد في اتخاذ القرار في تحديد أي الأصول التي تحتاجها للاستثمارات في المؤسسة وطريقة تمويل شراء هذه الأصول.

- **التنسيق والمراقبة:** على موظفو الإدارة المالية التنسيق مع موظفو الأقسام الأخرى مخصوص كافة القرارات التي يتم اتخاذها داخل المؤسسة، ان جميع القرارات التي يتم اتخاذها هي قرارات ذات تأثير مالي فعلي (وكليم ،2014.2013 ،ص.4)

إدارة المخاطر: تواجه المؤسسة العديد من المخاطر النظامية والتي تؤثر على البيئة التي تعمل فيها المؤسسة مثل مستويات التضخم، النمو الاقتصادي، الركود، الحروب والاضطرابات السياسية، أو المخاطر التي تؤثر في المؤسسة دون تأثير في المؤسسات أخرى مثل عدم القدرة على تصريف المنتجات لدى يجب على المحلل المالي التدخل.

المطلب الثالث: أهداف الإدارة المالية ومجالاتها

أولا: أهداف الإدارة المالية

. هدف تعظيم الربح : يرتبط تعظيم الربح ارتباطا وثيقا بملاك ، ويحتل مكانا بارزا في أسلوب تقييم أداء الإدارة فان تعظيم الربح كهدف يسعى أصحاب رأس المال إلى تحقيقه ويصبح المرشد الرئيسي للإدارة المالية ، في اتخاذ القرارات المالية كما يتم تقييم أداء الجهاز المالي أو الوظيفة المالية كما بناءا على مساهمتها في تحقيق هذا الهدف اذ أن هناك فارق بين الربح الذي هو جزء يحصل عليه مستثمر بشكل مباشر كصافي الربح الموزع أو بشكل غير مباشر كصافي الأرباح المحتجزة وأن الربحية هي امكانية الحصول على نتائج اقتصادية أكبر من العناصر المستخدمة (اوكليم ،2014.2013 ،ص.5)

2. **هدف تعظيم القيمة أو تعظيم ثروة الملاك (تعظيم قيمة المنشأة)**: إن هدف تعظيم الربح يهمل العديد من العناصر الأساسية والهامة خصوصا العوائد المتوقعة، التوقيت تلك العوائد والمخاطر الكامنة في الوالد إضافة إلى كونه قاصر عن تلبية أهداف ومصلح كافة الأطراف ذات العلاقة بنشاط المنشأة، كل هذا أدى إلى ظهور هدف يأخذ بعين الاعتبار التوقيت الزمني والمنافع كما يأخذ بعين الاعتبار أيضا نوعية المنافع المحققة وهذا ما تجسد في هدف تعظيم قيمة المنشأة الذي يقصد به زيادة قيمة السهم في سوق الأوراق المالية."

3. هدف تعظيم العائد الاجتماعي: من القضايا الخاصة عند معرفة أهداف الإدارة المالية قضية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة المعاصرة وسؤال يطرح نفسه هل يجب على الإدارة أن توجه جهودها تماما لتحقيق مصالح

المساهمين أو الملاك؟ ، أم أنها يجب أن تتحمل المسؤولية كذلك عن تحقيق الرفاهية للعاملين لديهما والعملاء والمجتمع بوجه عام ؟ إن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار تأثير سياساتها وأنشطتها على كافة فئات المجتمع الذي 10 تمارس نشاطها فيه فان المؤسسة تقوم بدور بارز في خدمة المجتمع

ثانيا: مجالات الإدارة المالية.

– التقسيم الأول:

المالية العامة: هو ذلك النشاط الذي يعني بدراسة ايرادات العمة ومصادر هذه الايرادات وكيفية حبايتها، ودراسة أوجه النفاق الأموال وتأثير ذلك في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

المالية الخاصة: هي ذلك النشاط الذي يهتم بإدارة الأموال في المنشآت الأعمال من حيث توفير الأموال وتوجيهها نحو الفرص الاستثمارية التي تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة من وجود النشاط الخاص.

المالية الفردية (الشخصية): تركز اهتمامه على مالية الأسرة والفرد من حيث مصادر الحصول على الأموال وكيفية إنفاق هذه الأموال بالشكل الذي يزيد من قدرتها على اشباع حاجاتها وتوفير متطلباتها.

المبحث الرابع : مفهوم الوظيفة المالية، خصائصها ووظائفها

تعد الوظيفة المالية في المؤسسة من الوظائف الأساسية للإدارة.و كما تعلم فإن رأس المال من أهم عناصر الإنتاج و بالتالي فإن الوظيفة المالية في المؤسسة لا تقتصر على تأسيس البنية التحتية للمؤسسة و إنما المحافظة على استمرارها و تطويرها و من هنا ظهرت أهمية الإدارة المالية في توفير الأموال اللازمة لتحريك عناصر الإنتاج، و من ثم تطوير القيمة المالية للمؤسسة و زيادتها، و المحافظة على السيولة لتحقيق أعلى نسبة من الأرباح أو حمايتها من خطر الإفلاس أو التصفية.

المطلب الاول: مفهوم الوظيفة المالية

كان المحور الأساسي للوظيفة المالية، في مستهل القرن الماضي حتى منتصف الخمسينات، يتلخص في: تدبير الأموال اللازمة للمنظمات ثم بدأت هذه الوظيفة، تأخذ مفهوما أكثر شمولا، قبيل انتهاء الخمسينات حيث اشتملت على اتخاذ القرارات بشأن نوعية الأموال المطلوب تدبرها، بجانب الخطوات الإجرائية لتدبير الاحتياجات المالية اللازمة.

كما تحدد القرارات المدى الذي ستذهب إليه المنظمة في الاعتماد على القروض لتمويل أصولها، كما تحدد مدى الاعتماد على كل من مصادر التمويل قصير وطويل الأجل، ثم دخلت الوظيفة المالية في مجالات أخرى جديدة، تمثل في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات المستقبلية في كل عنصر من عناصر الأصول الثابتة والمتداولة، بما يضمن كفاية الأموال المستثمرة في كل مراكز الريحية، وتحديد لامركزية الأنشطة يبرز نقاط الرقابة الحيوية، كما تستخدم البيانات المالية لتقييم أداء العمليات ذات العلاقة. كما يعتمد التخطيط إلى حد كبير، على الأدوات المالية والتحليل المالي وتعتبر الموازنات التقديرية والتنبؤ نقطة البدء في التحليل المالي.(ماموني، 2019/2018 ، ص 33،34)

كما أنها تعرف أيضا على أنها تلك الأنشطة المرتبطة بجمع وتسيير الموارد المالية للمؤسسة، حيث يتولى المشرفون عليها (المسيرون الماليون) عدة مهام من بينها: اتخاذ القرارات المالية، تسيير التوازن المالي القصير وطويل المدى، تسيير المخاطر المالية...الخ، والتي تندرج ضمن الاستراتجية العامة المعتمدة من طرف المؤسسة، حيث يمكن قياس الفعالية الاجمالية اعتمادا على مجموعة من المؤشرات المالية (الربحية، المردودية، التوازن المالي، النسب الهيكلية، معدلات النمو..الخ).

ومن خلال ماسبق يمكن القول أن الوظيفة المالية هي إدارة المؤسسة ككل من الناحية المالية، وهذا باتخاذ مجموعة من القرارات التي من شأنها أن تحقق أهداف المؤسسة وتجعل مستوى الموارد متوافقا واحتياجاتها، ومراقبة تنفيذ تلك القرارات وذلك لتحديد الانحرافات – إن وجدت - بسرعة ودقة، والوقوف عند الاجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

المطلب الثاني : خصائص الوظيفة المالية

تعتبر الوظيفة المالية من أهم وظائف الشركة و تمتاز على غيرها من وظائف الشركة بما يلي: .(ماموني ، 2019/2018، ص 35)

- أنها تتداخل في جميع نشاطات الشركة، فجميع النشاطات التي تقوم بها الشركة لها وجه مالي. أن اتخاذ أي قرار مالي هو قرار ملزم للشركة و لا يمكن الرجوع عن هذا القرار إلا بخسائر فادحة.
- أن بعض القرارات المالية هي قرارات مصيرية ، فمثلا إذا قررت الشركة شراء خط إنتاج جديد ذو تكلفة عالية و مولت شراء هذا الخط أو جزءا منه بالدين، و لم تستطيع الوفاء بديونها فان هذا سيعرض بقاءها و استمراريتها للخطر أو الفناء. أن نتائج القرارات المالية لا تظهر مباشرة بل قد تستغرق وقتا طويلا مما قد يؤدي الى صعوبة اكتشاف الأخطاء و
- إصلاحها و يعرض الشركة للخطر. التغلغل في جميع أوجه نشاط المؤسسة حيث يصعب تصور المنظمة بأداء مهامها أو تحقيق أهدافها .

المطلب الثالث :وظائف الوظيفة المالية

يمكن إجمال الوظائف التي تقع على عاتق الوظيفة المالية بما يلي:

1 التخطيط المالي: يعتبر التخطيط من أهم وظائف الإدارة على اعتبار أنه الأساس الذي على ضوئه تتخذ القرارات الأساسية، فهو عبارة عن عملية حساب للمستقبل ومحاولة التنبؤ به ووضع الخطوط العريضة لمستقبل مالي مأمون.

وأن أولى مهام المدير المالي سواء كان في مشروع جديد أو قائم، وضع الخطط المالية، ففي عالم الاعمال الديناميكي يحتاج المشروع القائم الى المال للتشغيل والتوسع وفي كلا الحالين لن يتعرف على حاجته من المال الا بالتخطيط من خلال اعداد الموازنات التقديرية طويلة الأمد أو قصيرة الأمد حسب طبيعة الحال مستخدما العديد من أساليب التخطيط الحديثة، وتتضمن الخطة الرئيسية حساب الدخل والمصروف والتدفق النقدي، ورأس المال العام والموازنة النقدية، والموازنة الرأسمالية، ليحدد مسبقا حجم الاموال المطلوبة ومدتها. فالمشروع يحتاج الى المال لغايات عديدة منها شراء الآلات او اضافة خطوط انتاج

جديدة، دفع أثمان المواد الداخلة في التصنيع أو لدفع أجور العمال ورواتب الاداريين، ويجب على المدير المالي أن يأخذ بعين الاعتبار صعوبة التنبؤ بالمستقبل، وبأن خططه تقوم على مفهوم عدم التأكد، لذلك يجب ان تكون هذه الخطط تتمتع بالمرونة الكافية لجعلها قادرة على مجاراة الظروف غير المتوقعة، حيث يكتفي المدير المالي أحيانا بالخطط المالية قصيرة الأجل لإدارة النقدية والاحتفاظ برأس مال عامل كاف لمنع وقوع المشروع في

اعماله. أي عسر مالي ويعتمد حجم رأس المال العامل على النشاطات التشغيلية للمشروع وعلى حجم . .(ماموني ، 2019/2018 ، ص 36،37)

2 دراسة وتحليل البيانات المالية : تختص هذه الوظيفة بتحويل البيانات المالية إلى شكل أونمط بحيث يمكن استخلاصها لمعرفة جوانب القوة والضعف في المركز المالي للمشروع، وتخطيط عمليات التمويل في المستقبل وتقدير مدى الحاجة لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، وبالتالي تقدير حجم التمويل الإضافي المطلوب، لذلك فإن الأداء الجيد لهذه الوظيفة ضروري لأداء الوظائف الأخرى الخاصة بتحديد هيكل الأصول والمركز المالي للمؤسسة."

.3التنظيم المالي:

يمثل تحديدا للأنشطة التي يقوم بها المشروع لبلوغ أهدافه بكفاءة، ثم توزيع وتجميع هذه الأنشطة للأفراد العاملين وفق أسس معينة تمثل التخصص الوظيفي، ويختلف الهيكل التنظيمي لوظيفة المالية من مشروع لآخر، تبعا لنوع وحجم القطاع الذي يعمل فيه وطبيعة نشاطه ودرجة تعقيده.

. 4الرقابة المالية:

تتألف وظيفة الرقابة المالية من تقييم أداء المؤسسة بمقارنتها بالخطط الموضوعة لغرض اكتشاف الانحرافات وتصحيحها للتأكيد من تنفيذها، ويجب على المدير المالي عند قيامه بالتخطيط المالي أن يقوم بتصميم نظام للرقابة المالية يمكنه من مراجعة التنفيذ الفعلي مع الخطط الموضوعة، لذلك تعتبر الرقابة المالية من اختصاص أو مسؤولية المراقب المالي الذي عمله الأساسي هو الإشراف على الحسابات إلى جانب مهام أخرى.

.5التحفيز المالي:

التحفيز هو خلق التعاون الإداري بين العاملين في المشروع وبمختلف مستوياتهم الإدارية واستمالتهم لحب العمل، وإثارة الروح المعنوية فيهم من أجل التفاني في العمل، ويتطلب التحفيز المالي نظام كفؤ للاتصالات بين مختلف المستويات الإدارية.

ويمكن تقسيم الوظائف المالية إلى مجموعتين تضم الأولى الوظائف المسؤولة عن التخطيط المالي في حين تضم المجموعة الثانية الوظائف المسؤولة عن تسجيل النتائج المالية.

خلاصة الفصل :

إن التسيير و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة يسمح باتخاذ القرارات المناسبة ، حيث يسمح بإعطاء صورة واضحة عن المركز المالي لهذه الأخيرة أي إبراز نقاط القوة و الضعف ، ضف إلى ذلك فان النتائج المتحصل عليها يجب تحليلها و تفسيرها بطريقة أخرى من اجل تحسين الاداء المالي للمؤسسة.

الجانب التطبيقي

المبحث الاول: تقديم عام لصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء. (CASNOS)

المطلب الاول: تعريف بوكالة CASNOS بسكرة

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء مؤسسة خدماتية، تقوم بتقديم خدمات للعمال الغير الاجراء الذين يعملون لا نفسهم وقد تم انشاء وكالة بسكرة بموجب القرار المؤرخ في 15 يناير 2015 الذي يحدد التنظيم الداخلي للصندوق الوطني للعمال الغير الاجراء تقع مقابل حمام الصالحين يبلغ عدد عمالها73 عامل يوجد 3 شبابيك جوارية (طولقة زريبة الواد سيدي عقبة) شباك اولاد جلال تم تصنيفه كوكالة ولائية عام 2021.

يتمتع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء بسكرة بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ويعترف بطابعها التجاري في علاقاتها مع الغير وتتمثل مهامها في: (كازنوس ،بسكرة)

- تسيير الأداءات العينية والنقدية للتأمينات الاجتماعية للعمال الغير الأجراء.
- تحصيل الاشتركات، ومراقبتها ونزاعات التحصيل.
- تنظيم الاتفاقيات وممارسة المراقبة الطبية.
- تسجيل المؤمنين الاجتماعين.
- تحديث نظام المعلومات.
- تدقيق ورقابة المعلومات.
- تسيير صندوق المساعدة والإسعاف.

المطلب الثاني: التسيير الإداري للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الاجراء

يدير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء مجلس إدارة يتكون من 21 عضو يمثل التجار، المزارعين أصحاب المهن الحرة والحرفيين وأصحاب المصانع. (كازنوس ،بسكرة)

تتمثل أجهزة الإدارة في:

- المديرية العامة.
- المديريات المركزية.
- الوكالات الولائية.

المطلب الثالث: نشأة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الغير الاجراء في الجزائر

الضمان الاجتماعي لغير الأجراء من 1992 الى يومنا هذا

لقد شهد نظام الضمان الاجتماعي لغير الأجراء بعد 1992 مرحلة جديدة من خلال استحداث صندوق وطني خاص بنظام الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، حيث نصت المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 92-07 المؤرخ في 04 جانفي 1992 تتمثل هيئات الضمان الاجتماعي المقررة في المادة 91 من القانون 88-01 في:) لجلط ، بوضياف ،2020، ص 43،44 (

- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء،
- الصندوق الوطني للتقاعد،
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء.

وقد نصت نفس المادة 10 من المرسوم السابق الذكر " يحدد مرسوم يتخذ بتقرير من الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي صلاحيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكذا تنظيمه وسيره الإداري"، وبناء عليه صدر المرسوم التنفيذي 93-119 المؤرخ في 15 ماي 1992 المحدد لاختصاصات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الخاص بغير الأجراء وتنظيمه وسيره الإداري.

كما يخضع الصندوق في تنظيمه أيضا الى قرار صادر عن وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بتاريخ 18 جانفي 1997 يتضمن التنظيم الداخلي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الخاص بغير الأجراء المعدل والمتمم تطبيقا لنص المادة

07 من المرسوم 19-09، ليتم إلغاؤه فيما بعد بموجب القرار المؤرخ في 15 جانفي 2015 الذي يحدد التنظيم الداخلي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الخاص بغير الأجراء.

وفي ظل التطورات التي يشهدها نظام الضمان الاجتماعي لغير الأجراء فقد صدر أيضا سنة 2015 المرسوم التنفيذي 15-289 المؤرخ في 14 نوفمبر2015 المتعلق بالضمان الاجتماعي للأشخاص غير الأجراء الذين يدارسون نشاطا لحسابهم الخاص، والذي ألغى بدوره المرسوم 85-35 المؤرخ في 09 فيفري 1985 المتعلق بالضمان الاجتماعي للأشخاص غير الأجراء الذين يدارسون عملا مهنيا السابق الذكر.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء

تشمل الهياكل المركزية للصندوق ما يأتي: (الجريدة الرسمية ،2015،ص 15،16،17)

- مديرية الأداءات
- مديرية التحصيل والمراقبة والمنازعات
- - مديرية المالية والمحاسبة
- مديرية الموارد البشرية والوسائل
- مديرية الدراسات والتنظيم وأنظمة الإعلام
- مديرية المراقبة الطبية والدراسات والتعاقد
- مديرية تدقيق الحسابات والمراقبة
- خلية الدراسات لأكتوارية
- خلية الإعلام والاتصال
- خلية الاستقبال والإصغاء وتوجيه المواطن.

تتولى مديرية الأداءات على الخصوص ما يأتي:

- ضمان تنظيم وتنسيق العمليات المرتبطة بدفع أداءات التأمينات الاجتماعية ومعاشات ومنح التقاعد المنجزة في الوكالات الولائية ضمن الشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما ضمان متابعة وتنفيذ جهاز التكفل بالعلاجات الصحية المنصوص عليه في التشريع والتنظيم المعمول بهما
- تقييم نشاطات الوكالات الولائية وتنسيقها
- السهر على تطبيق النصوص سيرة للأداءات الاجتماعية والأحكام المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية للضمان الاجتماعي.

وتضم مديريتين فرعيتين

- المديرية الفرعية لأداءات التأمينات الاجتماعية
- المديرية الفرعية لأداءات التقاعد.

تتولى مديرية التحصيل والمراقبة والنازعات على الخصوص ما يأتي:

- تنظيم وتنسيق ومتابعة عمليات التحصيل لا سيما تلك المتعلقة بانتساب المكلفين للضمان الاجتماعي وتحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي وعمليات المراقبة وإجراءات التحصيل الجبري
- تحديد ووضع حيز التنفيذ استراتيجية متعددة السنوات للتحصيل وآليات ملائمة لتوسيع قاعدة المنتسبين وكذا خطة العمل السنوية.
- تحديد ووضع حيز التنفيذ خطة العمل للمراقبة
- تقييم أداءات أعوان مراقبة الضمان الاجتماعي
- متابعة أعمال لجان الطعن المسبق المؤهلة
- تحليل المعطيات المتعلقة بمختلف قطاعات نشاط المكلفين وتحديد كيفية استغلالها
- تحديد العناصر والمعايير القاعدية التي تسمح بإعداد خطة العمل

- التعرف على وظائف وقواعد التسيير التي يجب وضعها في نظام تسيير التحصيل.

وتضم ثلاث (3) مديريات فرعية وخلية:

- المديرية الفرعية للتحصيل
- المديرية الفرعية الراقبة المكلفين
- المديرية الفرعية للمنازعات
- خلية التحليل والتلخيص

تتولى مديرية المالية والمحاسبة على الخصوص ما يأتي:

- إعداد الميزانية السنوية للصندوق وضمان متابعة تنفيذها
- ضمان العمليات المالية والمحاسبة ضمن الشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما
- السهر على المسك المنتظم لحسابات الصندوق وتحيينها
- ضمان تنظيم المحاسبة والمالية وتسييرها وتنسيقها ومراقبتها
- جمع الجداول المالية وتحليلها
- إعداد وثائق التلخيص المتعلقة بتسيير المحاسبة
- تحين جداول التقارب.

وتضم ثلاث (3) مديريات فرعية:

- المديرية الفرعية للمالية
- المديرية الفرعية للميزانية
- المديرية الفرعية للمحاسبة.

تتولى مديرية الموارد البشرية والوسائل على الخصوص ما يأتي:

- تنظيم وتسيير الموارد البشرية المالية وكذا أملاك الصندوق
- إعداد التسيير التقديري للموارد البشرية في إطار الأحكام التشريعية والتنظيمية والتعاقدية السارية المفعول
- إعداد خطط التكوين والتوظيف بالتنسيق مع جميع الهياكل المركزية
- متابعة تسيير الموارد البشرية وخطط المسار المهني وتنظيمها
- تسيير ومتابعة النزاعات في مجال علاقات العمل.

وتضم أربع (4) مديريات فرعية:

- المديرية الفرعية للموارد البشرية
- المديرية الفرعية للتكوين
- المديرية الفرعية للوسائل العامة
- المديرية الفرعية للأملاك.

تتولى مديرية الدراسات والتنظيم وأنظمة الإعلام على الخصوص ما يأتي:

- تصور وإنجاز ووضع حيز التنفيذ أنظمة الإعلام لتسيير أنشطة الصندوق والإشراف عليها بالاتصال مع الهياكل المعنية
- تصور ووضع والإشراف على منشآت الشبكات وتجهيزات إرسال المعطيات والسهر على أمن الشبكة
- دراسة النماذج وآليات التواصل الداخلي بين نظام إعلام الصندوق وأنظمة إعلام صناديق الضمان الاجتماعي والهيئات الأخرى في إطار التنسيق والاتفاقيات المبرمة
- إدارة ومتابعة البوابات والموقع الإلكتروني وكذا الشبكة المعلوماتية الداخلية
- إعداد بالتنسيق مع الهيكل المكلف بالتكوين مخطط تكوين مستعملي أنظمة تسيير النشاطات
- تحديد المقرابات المنهجية في مجال التنظيم

- العمل على تقييس مناهج وإجراءات العمل وتحسينها
- تحليل المعطيات الإحصائية المتعلقة بنشاطات الصندوق
- إعداد الجداول التلخيصية للتسيير
- تشكيل وتسيير الرصيد الوثائقي للصندوق
- ضمان مسك أرشيف الصندوق.

وتضم أربع (4) مديريات فرعية:

- المديرية الفرعية للدراسات المعلوماتية
- المديرية الفرعية للتنظيم والإحصائيات والرصيد الوثائقي
- المديرية الفرعية لاستغلال المعلوماتية
- المديرية الفرعية للشبكة والأمن المعلوماتي

تتولى مديرية المراقبة الطبية والدراسات والتعاقد التي يديرها طبيب رئيس على الخصوص ما يأتي:

- ضمان الاستشارة الطبية لدى المديرية العامة
- تنسيق النشاطات المرتبطة بالمجال الطبي
- ضمان تسيير المنازعات الطبية ومتابعتها
- ضمان تسيير الأخطار المرتبطة بالنشاط المهني
- جمع وتحليل إحصائيات المراقبة الطبية
- تقييم ومتابعة أحكام التعاقد في مجال المراقبة الطبية
- تدقيق ومتابعة طلبات التحويل للعلاج داخل الوطن وخارجه

- تصور ووضع حيز التنفيذ خطة عمل المراقبة الطبية.

وتضمم مديريتين فرعيتين: 2

- المديرية الفرعية للمراقبة الطبية.
- المديرية الفرعية للدراسات والتعاقد.

تتولى مديرية تدقيق الحسابات والمراقبة على الخصوص ما يأتي:

- القيام هام تدقيق الحسابات ومساعدة وتقييم ومراقبة الهياكل المركزية والمحلية التابعة للصندوق والتي تخص على الخصوص:

- مدى تطبيق التشريع والتنظيم المعمول بهما
- التسيير المالي والمحاسبي
- التنظيم والسير
- مستويات المردودية والأداء.

- اقتراح تدابير من شأنها تفادي الاختلالات وتحسين تنظيم الهياكل المركزية والمحلية للصندوق وفعاليتها ونجاعتها.

وتضم مديريتين فرعيتين:

- المديرية الفرعية لتدقيق الحسابات
- المديرية الفرعية لراقبة التسيير

تتولى خلية الدراسات الأكتوارية الموضوعة تحت سلطة المدير العام على الخصوص ما يأتي:

- جمع المعلومات الضرورية للقيام بدراسات أكتوارية في مجال الضمان الاجتماعي
- القيام بالدراسات والتحاليل التي تسمح للمسيرين المعنين الحصول على مقاييس وقواعد التسيير الخاصة بكل فرع من فروع الصندوق على المدى القصير والمتوسط والطويل التي من شأنها ضمان ديمومة منظومة الضمان الاجتماعي
- تقييم الآثار المالية لكل تشريع أو تنظيم جديد في مجال الضمان الاجتماعي.

تتولى خلية الإعلام والاتصال الموضوعة تحت سلطة المدير العام على الخصوص ما يأتي:

- اقتراح بالاتصال مع المديريات المعنية برامج الإعلام والاتصال الداخلي والخارجي
- تطوير بالاتصال مع الهياكل المعنية دعائم الإعلام والاتصال
- تنفيذ أنشطة الإعلام والاتصال للصندوق ومتابعتها وتقييمها.

تتولى خلايا الاستقبال والإصغاء وتوجيه المواطن الموضوعة تحت سلطة المدير العام ومديري الوكالات الولائية ومسؤولي الفروع والشبابيك الجوارية على الخصوص ما يأتي:

- استقبال مرتفقي قطاع الضمان الاجتماعي والإصغاء إليهم والاتصال بهم وتوجيههم ومرافقتهم لتسوية طلباتهم في مجال الضمان الاجتماعي
- تلخيص وتحليل المعلومات المستقاة واقتراح التدابير الضرورية لتحسين نوعية الأداءات المقدمة.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

سنتطرق من خلال هذا المبحث لأهم الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية من خلال عرض عينة الدراسة طريقة التوزيع وتصميم الاستبيان الدراسة بالإضافة لأهم الأساليب الإحصائية الميتخدمة في الدراسة الميدانية وصدق وثبات الاستبيان.

المطلب الأول: عينة وأدوات الدراسة

سنتعرف من خلال هذا المطلب لعينة الدراسة وأدوات جمع البيانات " الاستبيان"

أولا: عينة الدراسة

تم توزيع 100 استمارة من أجل جمع بيانات حول موضوع: دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين تسيير المالي لصناديق الضمان الاجتماعي (دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الغير الاجراء casnos) وبعد الاسترجاع والفرز تبين لنا 65 استمارة صالحة للمعالجة الإحصائية.

ثانيا: تصميم استبيان الدراسة

ومن أجل تيسير إجراءات الدراسة الميدانية والحصول على البيانات وجمعها وتحليلها لاستكمال الجانب الميداني للدراسة تم إعداد استبيان بشكل يساعد على جمع البيانات ودقة في تصميمه ما تم تناوله في الجانب النظري وأيضا الدراسات السابقة ومدى الوضوح الأسئلة والعبارات الاستبيان لتمكن أفراد العينة المستجوبين من الإجابة عنه بكل بموضوعية وأنه خلصنا إلى بناء الاستبيان متكون من 22 عبارة وتضمن الاستبيان جزئين كما يلي:

الجزء الأول: يتضمن البيانات الشخصية المتعلقة بالخصائص العامة عن أفراد عينة الدراسة حيث: المؤهل العلمي، الخبرة، الوظيفة.

الجزء الثاني: يشتمل على متغيرات الدراسة، وبدورها تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- **المحور الأول:** نظام المعلومات المحاسبية؛
- **المحور الثاني:** مدى التزام بنظام المحاسبي في تسيير المالي؛
- **المحور الثالث:** دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في تحسين التسيير المالي؛

المطلب الثاني: أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة

يعتمد أسلوب التحليل الإحصائي على نوع المشكلة محل القياس والتحليل ونوع البيانات وفيما يلي توضيح أهم الأساليب الإحصائية المعتمدة في الدراسة.

أولا: الأساليب الوصفية

- **التكرار والنسب المئوية:** للتعرف بالتفصيل على السمات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.
- **المتوسط الحسابي:** وذلك لمعرفة اتجاهات أفراد الدراسة نحو كل عبارة أو بعد.
- **الانحراف المعياري:** للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة نحو كل عبارة أو بعد.

ثانيا: الأساليب الاستدلالية

- **معامل الثبات ألفا كرونباخ:** وذلك لاختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة؛
- **معامل الارتباط بيرسون:** لتأكيد الصدق وإثبات أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه، كما تم استخدام معامل الارتباط لتحديد العلاقة والارتباط بين متغيرات الدراسة.

المطلب الثالث: ثبات والاتساق الداخلي لأداة الدراسة

سنحاول في هذا الجزء التعرف على مدى الاعتماد على أداة جمع البيانات في الدراسة التحليل من خلال قياس على مدى صدقها وثباتها، وذلك من خلال توضيح كل من ثبات والاتساق الداخلي لأبعاده ومحاوره كما يلي.

أولا: حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ

سنحاول من خلال هذا الجزء أن نبين مدى ثبات الاستبيان ومصداقيته للعمل في الموضوع من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ حيث كلما كان معامل ألفا أكبر من 0.6 كلما كان الاستبيان صالحا للدراسة

الجدول رقم (01): معامل ألفا كرونباخ لأداة الدراسة

محاور الدراسة	عبارات الاستبيان	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول: نظام المعلومات المحاسبية؛	10	0.657
المحور الثاني: مدى التزام بنظام المحاسبي في تسيير المالي؛	07	0.722
المحور الثالث: دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في تحسين التسيير المالي؛	06	0.633
الاستبيان ككل	**22**	**0.794**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

لقد تبين أن معامل الثبات (Cronbach's alpha) يساوي 0.794 بالنسبة لكل الاستبيان، وهو أكبر من المعامل 0.60، كما يتبين لنا أنه كل محاور الدراسة بمعامل ألفا أكبر من 0.6 حيث قدرت على التوالي: المحور الأول 0.657 أما المحور الثاني 0.722 في حين المحور الثالث 0.633 ما يدل على ثبات أداة الدراسة هذا يعني أن هناك صدق وثبات في المحاور وبالتالي يمكن القول أن الاستبيان يتمتع بالثبات.

ثانيا: الاتساق الداخلي للاستبيان

مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة من خلال حساب معامل الإرتباط بين كل بعد من أبعاد المتغير والدرجة الكلية له لكل من المتغير المستقل والمتغير التابع والجداول التالية توضح ذلك.

الجدول رقم (02): يوضح الاتساق الداخلي لأبعاد ومحاور الدراسة

محاور الدراسة	الارتباط مع الدرجة الكلية للاستبيان	
	Pearson Correlation	**Sig**
المحور الأول: نظام المعلومات المحاسبية؛	0.756**	0.000
المحور الثاني: مدى التزام بنظام المحاسبي في تسيير المالي؛	0.795**	0.000
المحور الثالث: دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في تحسين التسيير المالي؛	0.794**	0.000
**دال: أي يوجد ارتباط معنوي بين العبارة والدرجة الكلية لمحورها		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

من خلال معاملات لارتباطات الثنائية المبينة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن لمحاور الدراسة كل من: (المحور الأول: نظام المعلومات المحاسبية؛ المحور الثاني: مدى التزام بنظام المحاسبي في تسيير المالي؛ المحور الثالث: دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في تحسين التسيير المالي) تمتاز بالاتساق الداخلي حيث أن العلاقة الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور من محاور الدراسة دالة إحصائيا، إذ أن قيمة Sig(مستوى المعنوية) لقيم الإحصائية لمعاملات الارتباط بيرسون المحسوبة في كل بعد هي أقل من مستوى دلالة 0.05، ومنه محاور الدراسة صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

المبحث الثالث: عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضيات

يتم في هذا المبحث الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة بالإضافة عرض عبارات محاور الدراسة.

المطلب الأول: عرض وتحليل إجابات عينة الدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لعرض وتحليل الخصائص العامة لعينة الدراسة كما يلي.

1. **توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي**

الجدول رقم (03): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
ليسانس	33	50,8
ماستر	18	27,7
شهادة مهنية	10	15,4
اخرى	4	6,2
المجموع	**65**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عينة الدراسة تتوزع حسب متغير المؤهل العلمي بأغلبية مستوى تعليمي ليسانس بعدد 33 ونسبة 50.8% تليها مستوى ماستر بعدد 18 ونسبة 27.7% أما شهادة مهنية بعدد 10 ونسبة 15.4% في حين شهادات اخرى بعدد 4 ونسبة 6.2% من المجموع الإجنالي للنسب كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

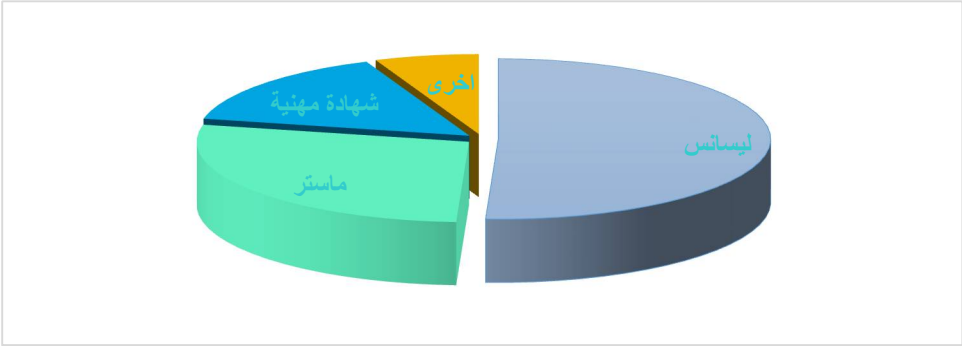

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

2. **توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة**

الجدول رقم (04): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
اقل من 05 سنوات	6	9,2
من 5 إلى 10 سنوات	31	47,7
من 11 إلى 15 سنة	11	16,9
أكثر من 15 سنة	17	26,2
المجموع	**65**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية عينة الدراسة تتوزع حسب متغير سنوات الخبرة بأغلبية من 5 إلى 10 سنوات بعدد 31 ونسبة 47.7% تليها أكثر من 15 سنة بعدد 17 ونسبة 26.2% في حين من 11 إلى 15 سنة بعدد 11 ونسبة 16.9% أما أقل من 5 سنوات بعدد 6 ونسبة 9.2% من المجموع الإجمالي للنسب كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

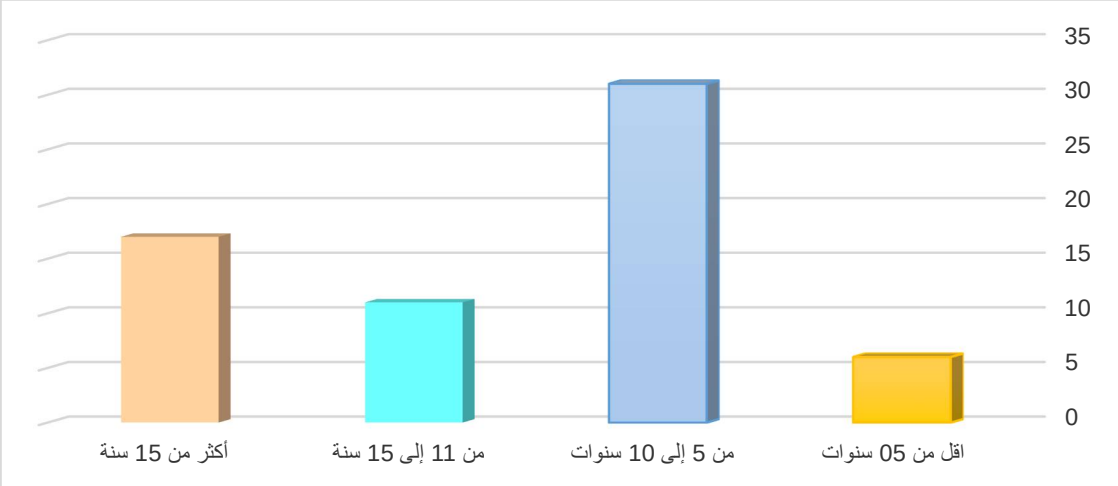

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

3. **توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة**

الجدول رقم(05): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة %
مدير	3	4,6
رئيس مصلحة او قسم	18	27,7
محاسب	11	16,9
استاذ	1	1,5
مهنة اخرى	32	49,2
المجموع	**65**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عينة الدراسة تتوزع حسب متغير الوظيفة بأغلبية مهنة أخرى بعدد 32 ونسبة 49.2% تليها رئيس مصلحة أو قسم بعدد 18 ونسبة 27.7% في حين محاسب بعدد 11 ونسبة 16.9%، أما مدير بعدد 3 ونسبة 4.6% وأستاذ بنسبة 1.5% من المجموع الإجمالي للنسب، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

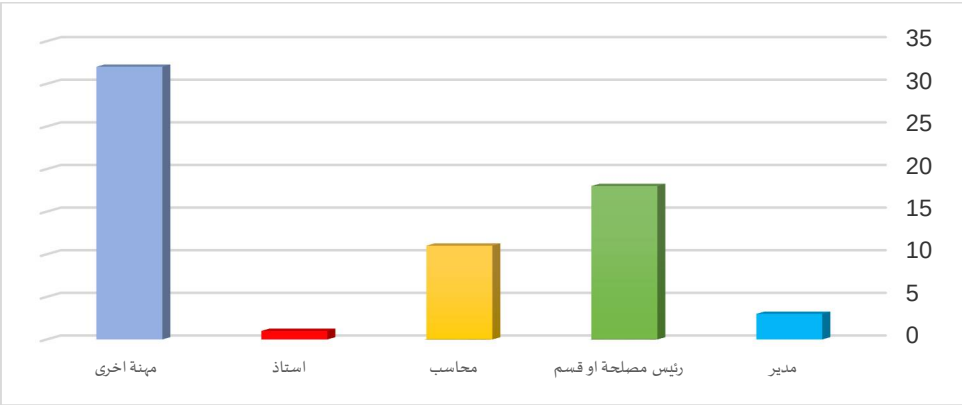

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

المطلب الثاني: عرض وتحليل محاور الدراسة

نقدم من خلال هذا الجزء تقدير الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة وذلك من خلال تقييم دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين تسيير المالي لصناديق الضمان الاجتماعي (دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الغير الاجراءcasnos) وذلك بحساب كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة لحساب المتوسط النسبي التشتتي

لإجابات عينة الدراسة والجدول التالي يوضح ذلك وقبل التطرق لتحليل لجميع عبارات المتغير المستقل نوضح مقياس الاستبيان الذي تم استعمال مقياس ليكارت الثلاثي الذي من خلاله نبين الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة.

الجدول رقم (06): مقياس ليكارت الثلاثي

المتوسط الحسابي للمستويات الموافقة	الاتجاه العام للعينة
[1 - 1.60]	منخفض
[1.61 - 2.33]	متوسط
[2.33 - 3]	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بالاعتماد على المرجع: **إيهاب عبد السلام محمود، تحليل البرنامج الإحصائي SPSS**، الطبعة الأولى، درا الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 22.

أولا: تحليل عبارات المحور الأول" دور نظام المعلومات"

سنحاول من خلال هذا الجزء تحليل عبارات المحور الاول من خلال تحديد الاتجاه العام لاجابات عينة الدراسة.

الجدول رقم (07): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام للعينة
1. نظام المعلومات تلعب دور المحرك الرئيسي في تحسين اداء المؤسسة	2,65	0,738	**7**	مرتفع
2. تساهم برامج نظام المعلومات في تغطية كل النقائص الموجودة في العمل الإداري	2,38	0,860	**9**	مرتفع
3. يوفر النظام مساحات كافية لعملية تخزين المعلومات	2,88	0,415	**1**	مرتفع
4. يستجيب نظام المعلومات بشكل كبير لاحتياجات المستعملين	2,60	0,725	**8**	مرتفع
5. الإصلاحات الإدارية التي نتج عنها تبني نظام المعلومات ساهمت في سهولة العمل الخدماتي للمؤسسات	2,78	0,545	**3**	مرتفع
6. تصمم النظم المعلومات بصفة عامة بحسب المجال الذي تستخدم فيه	2,78	0,546	**4**	مرتفع
7. يمتاز المستخدمون في قسم نظم المعلومات الإدارية بالكفاءة العالية	2,31	0,789	**10**	متوسط
8. تشجع الإدارة على استخدام نظام المعلومات الإدارية	2,74	0,538	**5**	مرتفع
9. نظام المعلومات مورد رئيسي للمؤسسة	2,68	0,640	**6**	مرتفع
10. يعتبر نظام المعلومات الحل الحقيقي لتحليل البيانات المالية بدقة	2,83	0,453	**2**	مرتفع
المحور الأول: دور نظام المعلومات	**2,66**	**0,317**	**مرتفع**	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

نلاحظ من الجدول أعلاه الذي يتضمن عبارات المحور الأول دور نظام المعلومات وحسب وجهة نظر أفراد العينة المستجوبين نجد المتوسط الحسابي (2.66) و بدرجة تطبيق مرتفع حيث المتوسط الحسابي له ضمن مجال الموافقة (من 2.33 إلى 3درجة)؛ إذ نجد أن إجابة المستجوبين على عبارات المحور الأول موافقون عليها بدرجة (مرتفعة) فالمتوسط الحسابي لعباراته محصور بين (2.31- 2.88) حيث "العبارة رقم 03 احتلت المرتبة الأولى "بمتوسط حسابي (2.88) أي أي أنهم يؤكدون وبدرجة مرتفعة على أنه يوفر النظام مساحات كافية لعملية تخزين المعلومات، أما"العبارة رقم 10"جاءت بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (2.83) ما يدل على انه يعتبر نظام المعلومات الحل الحقيقي لتحليل البيانات المالية بدقة، في حين بالمرتبة الثالثة العبارة " الإصلاحات الإدارية التي نتج عنها تبني نظام المعلومات ساهمت في سهولة العمل الخدماتي للمؤسسات" بمتوسط حسابي (2.78) ، تليها العبارة رقم 06 بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.78) ما يدل على أنه تصمم النظم المعلومات بصفة عامة بحسب المجال الذي تستخدم فيه، وأخيًرا نجد العبارة رقم 07 بالمرتبة الاخيرة وبمتوسط حسابي(2.31) أي يمتاز المستخدمون في قسم نظم المعلومات الإدارية بالكفاءة العالية.

ثانيا: تحليل عبارات المحور الثاني" مدى تطبيق النظام المعلومات المحاسبي في تسيير المالي "

سنحاول من خلال هذا الجزء تحليل عبارات المحور الثاني من خلال تحديد الاتجاه العام لاجابات عينة الدراسة.

الجدول رقم (08): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام للعينة
11 نظام المعلومات المحاسبي تزود المسيرين بامعلومات الضرورية في شكل مؤشرات وتقارير عن الأنشطة الخاصة بالمؤسسة	2,89	0,359	**1**	مرتفع
12 تساعد نظام المعلومات المحاسبية على تحويل البيانات التي تحتويها القوئم المالية بسرعة ودقة	2,75	0,560	**6**	مرتفع
13 يضمن نظام المعلومات المحاسبية ممارسة وتطبيق سليم للنظام المحاسبي المالي	2,80	0,506	**3**	مرتفع
14 يساعد نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة التسيير المالي للميزانيات وجداول حسابات النتائج	2,75	0,561	**7**	مرتفع
15 اعتماد على نظام المعلومات المحاسبية يوفر الجهد والوقت والتكلفة للممارسات الإدارية المالية والخدماتية للمسيريين	2,88	0,375	**2**	مرتفع
16 يوفر نظام المعلومات المحاسبي البيانات اللازمة لعمليات التخطيط والرقابة التي يحتاجها المسير	2,77	0,493	**5**	مرتفع
17 يعتمد المسير المالي على برامج نظام المعلومات المحاسبي لتسهيل العمل مع المحيط الخارجي للمؤسسة	2,80	0,536	**4**	مرتفع
المحور الثاني: مدى تطبيق النظام المعلومات المحاسبي في تسيير المالي	**2,80**	**0,300**	**مرتفع**	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

نلاحظ من الجدول أعلاه الذي يتضمن عبارات المحور الثاني مدى تطبيق النظام المعلومات المحاسبي في تسيير المالي وحسب وجهة نظر أفراد العينة المستجوبين نجد المتوسط الحسابي (2.80) و بدرجة تطبيق مرتفع حيث المتوسط الحسابي له ضمن مجال الموافقة (من 2.33إلى 3درجة)؛ إذ نجد أن إجابة المستجوبين على عبارات المحور الثاني موافقون عليها بدرجة (مرتفعة) فالمتوسط الحسابي لعباراته محصور بين (2.75-2.89) حيث "العبارة رقم 11 احتلت المرتبة الأولى "بمتوسط حسابي (2.89) أي أنهم يؤكدون وبدرجة مرتفعة على أن نظام المعلومات المحاسبي تزود المسيرين بامعلومات الضرورية في شكل مؤشرات وتقارير عن الأنشطة الخاصة بالمؤسسة، أما"العبارة رقم 15"جاءت بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (2.88) وموافقون في إجابتهم عليها بدرجة مرتفعة، ما يدل على أنه الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبية يوفر الجهد والوقت والتكلفة للممارسات الإدارية المالية والخدماتية للمسيريين. في حين بالمرتبة الثالثة العبارة " يضمن نظام المعلومات المحاسبية ممارسة وتطبيق سليم للنظام المحاسبي المالي" بمتوسط حسابي (2.80)، تليها العبارة رقم 17 بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.80) ما يدل على أنه يعتمد المسير المالي على برامج نظام المعلومات المحاسبي لتسهيل العمل مع المحيط الخارجي للمؤسسة، وأخيًرا نجد العبارة رقم 14 وبمتوسط حسابي(2.75) أي يساعد نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة التسيير المالي للميزانيات وجداول حسابات النتائج.

ثالثا: تحليل عبارات المحور الثالث: دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في تحسين التسيير المالي

سنحاول من خلال هذا الجزء تحليل عبارات المحور الثالث من خلال تحديد الاتجاه العام لاجابات عينة الدراسة.

الجدول رقم (09): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام للعينة
18 يساهم نظام المعلومات المحاسبية في التنبؤ الجيد للوضعية المالية المستقبلية للمؤسسة	2,72	0,516	**4**	مرتفع
19 يساهم نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية كالاحتفاظ بالاستثمار في حقوق الملكية أو بيعها	2,72	0,573	**5**	مرتفع
20 يستخدم المحاسب نظام المعلومات المحاسبية لمراجعة القوائم المالية بشكل دوري	2,88	0,375	**1**	مرتفع
21 يستخدم المحاسب المالي قواعد المعلومات في تقييم نظام الرقابة الداخلية.	2,82	0,464	**3**	مرتفع
22 تساهم المخرجات نظام المعلومات في زيادة درجة المعرفة لدى المؤسسة	2,83	0,453	**2**	مرتفع
المحور الثالث: دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في تحسين التسيير المالي	**2,79**	**0,306**	**مرتفع**	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

نلاحظ من الجدول أعلاه الذي يتضمن عبارات المحور الثالث دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في تحسين التسيير المالي وحسب وجهة نظر أفراد العينة المستجوبين نجد المتوسط الحسابي (2.79) و بدرجة تطبيق مرتفع حيث المتوسط الحسابي له ضمن مجال الموافقة (من 2.33إلى 3 درجة)؛ إذ نجد أن إجابة المستجوبين على عبارات المحور الثالث موافقون

عليها بدرجة (مرتفعة) فالمتوسط الحسابي لعباراته محصور بين (2.72-2.88) حيث "العبارة رقم 20 احتلت المرتبة الأولى "بمتوسط حسابي (2.88) أي أنهم يؤكدون وبدرجة مرتفعة على أنه يستخدم المحاسب نظام المعلومات المحاسبية لمراجعة القوائم المالية بشكل دوري، أما "العبارة رقم 22"جاءت بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (2.83) وموافقون في إجابتهم عليها بدرجة مرتفعة، ما يدل على أنه تساهم المخرجات نظام المعلومات في زيادة درجة المعرفة لدى المؤسسة. في حين بالمرتبة الثالثة العبارة " يستخدم المحاسب المالي قواعد المعلومات في تقييم نظام الرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي (2.82) ، تليها العبارة رقم 18 بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.72) ما يدل على أنه يساهم نظام المعلومات المحاسبية في التنبؤ الجيد للوضعية المالية المستقبلية للمؤسسة، وأخيًرا نجد العبارة رقم 19 وبمتوسط حسابي(2.72) أي يساهم نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية كالاحتفاظ بالاستثمار في حقوق الملكية أو بيعها.

المطلب الثالث: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

بعد تحليل البيانات الأولية من الاستبيان سيتم في هذا المطلب اختبار صحة فرضيات الدراسة من خلال تبيان مدى قبولها أو رفضها، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

أولا: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

بهدف التحقق من موضوعية نتائج الدراسة، تم الاعتماد على اختبار التوزيع ألاعتدالي للبيانات، هذا الأخير الذي يستخدم لمعرفة ما إذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا، والذي يؤثر بدوره على اختيار الاختبارات المطلوبة لاختبار الفرضيات، والجدول الموالي يلخص أهم النتائج

الجدول رقم (10): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

محاور الدراسة	Kolmogorov-Smirnova	
	قيمة Z	Sig
الاستبيان ككل	0.154	0.168

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

من خلال الجدول أعلاه حيث نجد مستوى المعنوية لكل محاور الدراسة 0.168 أكبر من 0.05 وبالتالي فإن بيانات العينة المدروسة تتبع التوزيع الطبيعي.ومنه نستنتج أن بيانات جميع أبعاد الاستبيان تتوزع طبيعيا، وبالتالي يمكن إجراء الاختبارات المعلمية عليها، ما يستوجب الاعتماد على الاختبارات المعلمية للإجابة على الفرضيات الموضوعة.

ثانيا: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على نتائج الدراسة التطبيقية من خلال اختبار فرضيات الدراسة التي تم تقسيما على النحو التالي:

1.نتائج اختبار الفرضية الأولى

نص الفرضية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام المعلومات المحاسبي والتسيير المالي

نقوم بصياغتها إحصائيا كما يلي:

- **الفرضية الصفرية (H_0):** لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام المعلومات المحاسبي والتسيير المالي
- **الفرضية البديلة (H_1):** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام المعلومات المحاسبي والتسيير المالي

الجدول رقم (11):نتائج إختبار الفرضية الأولى

العامل	معامل الإرتباط برسون R	مستوى الدلالة SIG
العلاقة ما بين نظام المعلومات المحاسبي والتسيير المالي	**0.381****	**0.002**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

من الجدول أعلاه الذي يمثل معامل الارتباط نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط ما بين متغير نظام المعلومات المحاسبي والتسيير المالي قدرت بقيمة 0.381 إذ نلاحظ أنها دالة إحصائيا بالنظر إلى مستوى دلالتها البالغ قيمة 0.002 حيث انه أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة التي محتواها كما يلي:

- **بناءا عليه قرار اختبار الفرضية الأولى:** نرفض الفرضية الصفرية **(H_0)** نقبل الفرضية البديلة **(H_1)** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام المعلومات المحاسبي والتسيير المالي

نتائج اختبار الفرضية الثانية

نص الفرضية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام المعلومات المحاسبي والاداء المالي لصناديق الضمان الاجتماعي نقوم بصياغتها إحصائيا كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام المعلومات المحاسبي والاداء المالي لصناديق الضمان الاجتماعي؛

الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام المعلومات المحاسبي والاداء المالي لصناديق الضمان الاجتماعي

الجدول رقم (12):نتائج إختبار الفرضية الثانية

العامل	معامل الإرتباط برسون R	مستوى الدلالة SIG
العلاقة ما بين نظام المعلومات المحاسبي والأداء المالي	**0.371****	**0.002**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

من الجدول أعلاه الذي يمثل معامل الإرتباط نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط مابين متغير نظام المعلومات المحاسبي والأداء المالي قدرت بقيمة 0.371 إذ نلاحظ أنها دالة إحصائيا بالنظر إلى مستوى دلالتها البالغ قيمة 0.002 حيث انه أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة التي محتواها كما يلي:

بناءا عليه قرار اختبار الفرضية الثانية: نرفض الفرضية الصفرية **(H_0)** نقبل الفرضية البديلة **(H_1)** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام المعلومات المحاسبي والاداء المالي لصناديق الضمان الاجتماعي

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق لدراسة الميدانية لموضوع دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين تسيير المالي لصناديق الضمان الاجتماعي (دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الغير الاجراء casnos) من خلال التعرف على المؤسسات محل الدراسة واعتمدنا في هذه الدراسة على الاستمارة التي تم توزيعها على عينة الدراسة، بشكل ورقي، وتمت تم معالجة إجابات عينة الدراسة عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الـ SPSS لنتوصل في الأخير على نتائج اختبار الفرضيات التي أظهر أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام المعلومات المحاسبي والتسيير المالي، بالإضافة أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام المعلومات المحاسبي والاداء المالي لصناديق الضمان الاجتماعي.

من خلال درستنا وتحليل موضوع دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين تسيير المالي لصناديق الضمان الاجتماعي ، حولنا الإجابة على إشكالية بحثنا ومجموعة من الأسئلة الفرعية ،و ذلك الاسقاط الجانب النظري على الصناديق الضمان الاجتماعي ، لتعرف على دور نظام المعلومات وكيفية تحسين التسيير المالي في صناديق الضمان الاجتماعي . وكانت نتائج الدراسة التطبيقية كأتي :

نتائج النظرية :

من خلال جمع بين النظري وتطبيقي توصلنا الى النتائج التالية :

- يقوم نظام المعلومات المحاسبي بجمع البيانات وتبويبها ومن ثم معالجتها وفق قواعد ومعايير لتصل الى المستخدم النهائي .
- يعتبر نظام المعلومات عنصر أساسي في صناديق الضمان الاجتماعي ،فهو يعد من أهم العوامل المساهمة فقي إستمراريتها.
- يساعد نظام المعلومات المحاسبي في تحسين التسير الأداء المالي لصناديق الضمان الاجتماعي .

نتائج الميدانية :

- لنظام معلومات المحاسبي دور فعال في تحسين السير المالي من خلال محاسبية والمالية
- تطبق صناديق الضمان الاجتماعي نظام معلومات محاسبي يتناسب مع نشاطها .
- تساعد البرامج نظام المعلومات المستعملة المستعملة في صناديق الضمان الاجتماعي على كسب الوقت والتكلفة

توصيات :

من خلال النتائج السابقة يمكن تقديم توصيات :

- ضرورة إهتمام صناديق الضمان الاجتماعي بتصميم نظام معلومات محاسبي الخاص بها وتطويره من خلال الاستعانة بتكنولوجيا التي تساعد على جمع وتحليل البيانات المالية .
- ضرورة تدريب تأهيل المهني للموظفين صناديق الضمان الاجتماعي برامج نظام المعلومات المحاسبي .
- ضرورة وضع برامج خاصة لتقليل من الاخصاء المحاسبية مما يساعد على التسيير الجد لصناديق الاجتماعي .

- ضرورة رقم القطاع الضمان الاجتماعي بشكل كامل .

فهرس المحتويات

مقدمة	**5-2**
الفصل الاول: عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي	
المبحث الأول: مدخل للنظام والمعلومات	**7**
المطلب الأول: تعريف النظام وعناصره	7
المطلب الثاني: خصائص النظام	9
المطلب الثالث: تعريف المعلومات وخصائصها	10
المطلب الرابع: البيانات والمعلومات	13
المطلب الخامس: أنواع المعلومات ومصادرها	13
المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات	**16**
المطلب الاول: تعريف نظام المعلومات وأنواعه	16
المطلب الثاني: خصائص نظام المعلومات:	18
المطلب الثالث: وظائف نظام المعلومات واهدافها	19
المبحث الثالث: ماهية نظام المعلومات المحاسبي	**21**
المطلب الاول: تعريف نظام المعلومات المحاسبية ومكوناته	21
المطلب الثاني: مقومات النظام المعلومات المحاسبي ومبادئه	22
المطلب الثالث: أهداف النظام المعلومات المحاسبي	25
المطلب الرابع : دور نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في تحسين الأداء المالي	27
المطلب الخامس : دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي	29
الفصل الثاني: عموميات حول التسيير والادارة المالي	
المبحث الاول : ماهية التسيير	33
المطلب الاول: تعريف التسيير المالي:	33
المطلب الثاني: وسائل السداد والتعاملات المالية:	33
المطلب الثالث: المهام الأساسية للتسيير المالي:	34
المطلب الرابع: المسؤوليات العملية التسيير المالي:	36
المبحث الثاني: التحليل المالي	37
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي ومجالات استخدامه	37
المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي	38
المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي	39
المبحث الثالث: ماهية الادارة المالية	41
المطلب الأول: مفهوم الإدارة المالية وخصائصها	41
المطلب الثاني: أهمية الإدارة المالية ووظائفها	42

المطلب الثالث: أهداف الإدارة المالية ومجالاتها	43
المبحث الرابع:الوظيفة المالية	44
المطلب الاول: مفهوم الوظيفة المالية	44
المطلب الثاني : خصائص الوظيفة المالية	45
المطلب الثالث :وظائف الوظيفة المالية	45
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
المبحث الاول : تقديم عام لصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء .	**49**
المطلب الاول: تعريف بوكالة بسكرة	49
المطلب الثاني: التسيير الإداري للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الاجراء	49
المطلب الثالث: نشأة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الغير الاجراء في الجزائر	50
المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء	51
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	58
المطلب الأول: عينة وأدوات الدراسة	58
المطلب الثاني: أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة	58
المطلب الثالث: ثبات والاتساق الداخلي لأداة الدراسة	59
المبحث الثالث: عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضيات	61
المطلب الأول: عرض وتحليل إجابات عينة الدراسة	61
المطلب الثاني: عرض وتحليل محاور الدراسة	63
المطلب الثالث: نتائج اختبار فرضيات الدراسة	67
الخاتمة	70
قائمة المراجع	71

قائمة المراجع

الكتـب

1. إبراهيم سلطان، **النظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
2. أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
3. أحمد حلمي جمعة، عصام العربيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
4. إلياس بن ساسي ،يوسف قريشي،التسيير المالي ،دار وائل للنشر،الجزائر ،2006 .
5. إيهاب عبد السلام محمود، تحليل البرنامج الإحصائي SPSS، الطبعة الأولى، درا الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
6. صلاح الدين عبد المنعم مبارك ، نظام المعلومات المحاسبية ،دار التعليم الجامعي الاسكندرية ،2013 .
7. عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف ،نظام المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات ، دارجامعة الاسكندرية، 2004
8. عماد الصياغ، **نضم المعلومات: ماهيتها ومكوناتها**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2000.
9. فطيمة الزهرة قرامز، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية.
10. كمال الدين سعيد، نظم **المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002.
11. يحي مصطفى حلمي، **أساسيات نظم المعلومات**، مؤسسات الإسراء للنشر والتوزيع، القاهرة 1998.

المجلات

12. أحمد لعماري، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول نوفمبر،2001.
13. لجلط فواز،بوضياف الخير ،نشأة الضمان الاجتماعي لغير الاجراء في الجزائر ،مجلو الدرسات القانونية والسياسية ،جامعة محمد بوضياف مسيلة ،جامعة الجزائر 01،العدد الثاني 02 جوان 2020 .

المذكرات

14. تغليسية عبد الغزيز ،دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين أداء المالي ،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير وعلوم التجارية،تخصص فحص محاسبي ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2015-2016 .
15. حنيني الزهراء وآخرون، **تأثير أنظمة المعلومات المحاسبية في المنظمة على وظيفة مراقبة التسيير**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس، المركز الجامعي المدية ،2005-2006

16. ذكرى الوافي، استخدام التحليل المالي للكشف على التعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، ام لبواقي،2019،2018.

17. رحمون هلال، **المحاسبة التحليلية: نظام معلومات التسيير ومساعد على اتخاذ القرار للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004-2005.

18. سارة حلوي، **دور نظام المعلومات المحاسبية في شركات التأمين** ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جطامعة بن مهيدي أم بواقي ،2013-2014 .

19. ظاهر شاهر يوسف القشي، مدى **فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في صل التجارة اللإلكترونية**، أطروحة دكتورية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2002-2003.

20. علا أحمد عبد الهادي الزعانين، **أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة2006-2007.

21. علمي لزهر، **أهمية النظام المعلومات التسويقي في اتخاذ القرارات التسويقية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الإقتصادية والتسيير جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005-2006.

22. عواطف مامون، دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين أداء الوظيفة المالية في مؤسسة اقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، ام بواقي،2019-2018.

23. فيحان محيا علوش المحيا العتيبي، **دور المعلومات في عملية اتخاذ القرارات الإدارية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2003-2004.

الجريدة الرسمية

24. القرار المؤرخ في 24 ربيع الاول عام 1436 الموافق 15 يناير سنة 2015 ، يحدد التنظيم الداخلي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الخاص بلعمال الغير الاجراء.

الملاحـــق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

السنة الثانية ماستر

استبيان علمي حول دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين تسيير المالي لصناديق الضمان الاجتماعي

(دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الغير الاجراء casnos)

السيدة/الآنسة الفاضلة، السيد الفاضل السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تعد الاستمارة التي بين أيديكم جزءا من بحث يندرج ضمن مشروع مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر ، بعنوان " **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين تسيير المالي لصناديق الضمان الاجتماعي (دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الغير الاجراء casnos)** "، والمعلومات التي يحتويها هذا الاستقصاء تعتبر ضرورية ومهمة ، لهذا نرجو من سيادتكم الإجابة عن جميع هذه الأسئلة بكل دقة ووضوح ونحيطكم علماً أن إجابتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وفي الاخير تقبلوا منا خالص الشكر والتقدير

المعلومات العامة

1. المؤهل العلمي:

ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتورا ☐ شهادة مهنية ☐ أخرى .....

2. الخبرة:

أقل من 05 سنوات ☐ من 05-10 سنة ☐ من 11 -15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

3. الوظيفة:

مدير ☐ رئيس مصلحة أو قسم ☐ محاسب ☐ محافظ حسابات ☐

خبير محاسبي ☐ أستاذ ☐ مهنة أخرى .....

الرجاء وضع علامة x على الإجابة المناسبة

المحور الأول: دور نظام المعلومات

العبارات	غير موافق	موافق	محايد
نظام المعلومات تلعب دور المحرك الرئيسي في تحسين اداء المؤسسة			
تساهم برامج نظام المعلومات في تغطية كل النقائص الموجودة في العمل الإداري			
يوفر النظام مساحات كافية لعملية تخزين المعلومات			
يستجيب نظام المعلومات بشكل كبير لاحتياجات المستعملين			
الإصلاحات الإدارية التي نتج عنها تبني نظام المعلومات ساهمت في سهولة العمل الخدماتي للمؤسسات			
تصمم النظم المعلومات بصفة عامة بحسب المجال الذي تستخدم فيه			
يمتاز المستخدمون في قسم نظم المعلومات الإدارية بالكفاءة العالية			
تشجع الإدارة على استخدام نظام المعلومات الإدارية			

نظام المعلومات مورد رئيسي للمؤسسة			
يعتبر نظام المعلومات الحل الحقيقي لتحليل البيانات المالية بدقة			

المحور الثاني: مدى تطبيق النظام المعلومات المحاسبي في تسيير المالي

العبارات	موافق	غير موافق	محايد
نظام المعلومات المحاسبي تزود المسيرين بامعلومات الضرورية في شكل مؤشرات وتقارير عن الأنشطة الخاصة بالمؤسسة			
تساعد نظام المعلومات المحاسبية على تحويل البيانات التي تحتويها القوئم المالية بسرعة ودقة			
يضمن نظام المعلومات المحاسبية ممارسة وتطبيق سليم للنظام المحاسبي المالي			
يساعد نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة التسيير المالي للميزانيات وجداول حسابات النتائج			
اعتماد على نظام المعلومات المحاسبية يوفر الجهد والوقت والتكلفة للممارسات الإدارية المالية والخدماتية للمسيريين			
يوفر نظام المعلومات المحاسبي البيانات اللازمة لعمليات التخطيط والرقابة التي يحتاجها المسير			
يعتمد المسير المالي على برامج نظام المعلومات المحاسبي لتسهيل العمل مع المحيط الخارجي للمؤسسة			

المحور الثالث: دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في تحسين التسيير المالي .

العبارات	موافق	غير موافق	محايد
يساهم نظام المعلومات المحاسبية في التنبؤ الجيد للوضعية المالية المستقبلية للمؤسسة			
يساهم نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية كالاحتفاظ بالاستثمار في حقوق الملكية أو بيعها			
يستخدم المحاسب نظام المعلومات المحاسبية لمراجعة القوائم وتقارير المالية بشكل دوري			
يستخدم المحاسب المالي قواعد المعلومات في تقييم وتحليل نظام الرقابة الداخلية.			
تساهم المخرجات نظام المعلومات في زيادة درجة المعرفة لدى المؤسسة			

الملحق رقم (01): نتائج اختبار ألفا كرونباخ

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	65	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	65	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,657	10

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,722	7

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,633	5

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,794	22

الملحق رقم (02): نتائج الاتساق الداخلي

Corrélations

		xxxxx1	xxxxx2	xxxxx3	TTTT
xxxxx1	Corrélation de Pearson	1	,381**	,371**	,756**
	Sig. (bilatérale)		,002	,002	,000
	N	65	65	65	65
xxxxx2	Corrélation de Pearson	,381**	1	,497**	,795**
	Sig. (bilatérale)	,002		,000	,000
	N	65	65	65	65
xxxxx3	Corrélation de Pearson	,371**	,497**	1	,794**
	Sig. (bilatérale)	,002	,000		,000
	N	65	65	65	65
TTTT	Corrélation de Pearson	,756**	,795**	,794**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	65	65	65	65

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم (03): نتائج توزيع عينة الدراسة

العلمي_المؤهل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	33	50,8	50,8	50,8
	ماستر	18	27,7	27,7	78,5
	مهنية شهادة	10	15,4	15,4	93,8
	اخرى	4	6,2	6,2	100,0
	Total	65	100,0	100,0	

الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 05 من اقل	6	9,2	9,2	9,2
	سنة 10 -05 من	31	47,7	47,7	56,9
	11-15 من	11	16,9	16,9	73,8
	سنة 15 من اكثر	17	26,2	26,2	100,0
	Total	65	100,0	100,0	

الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدير	3	4,6	4,6	4,6
	قسم او مصلحة رئيس	18	27,7	27,7	32,3
	محاسب	11	16,9	16,9	49,2
	استاذ	1	1,5	1,5	50,8
	اخرى مهنة	32	49,2	49,2	100,0
	Total	65	100,0	100,0	

الملحق رقم (04): نتائج الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
a1	65	2,65	,738
a2	65	2,38	,860
a3	65	2,88	,415
a4	65	2,60	,725
a5	65	2,78	,545
a6	65	2,78	,545
a7	65	2,31	,789
a8	65	2,74	,538
a9	65	2,68	,640
a10	65	2,83	,453
xxxxx1	65	2,6631	,31700
N valide (liste)	65		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
b1	65	2,89	,359
b2	65	2,75	,560
b3	65	2,80	,506
b4	65	2,75	,560
b5	65	2,88	,375
b6	65	2,77	,493
b7	65	2,80	,536
xxxxx2	65	2,8066	,30033
N valide (liste)	65		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
c1	65	2,72	,516
c2	65	2,72	,573
c3	65	2,88	,375
c4	65	2,82	,464
c5	65	2,83	,453
xxxxx3	65	2,7938	,30612
N valide (liste)	65		

الملحق رقم (05): نتائج اختبار الفرضية الأولى

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
TTTT	,154	65	,168	,869	65	,173

a. Correction de signification de Lilliefors

Corrélations

		xxxxx1	xxxxx2
xxxxx1	Corrélation de Pearson	1	,381**
	Sig. (bilatérale)		,002
	N	65	65
xxxxx2	Corrélation de Pearson	,381**	1
	Sig. (bilatérale)	,002	
	N	65	65

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم (06): نتائج اختبار الفرضية الثانية

Corrélations

		xxxxx1	xxxxx3
xxxxx1	Corrélation de Pearson	1	,371**
	Sig. (bilatérale)		,002
	N	65	65
xxxxx3	Corrélation de Pearson	,371**	1
	Sig. (bilatérale)	,002	
	N	65	65

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).